أم الرشرش بين حقائق التاريخ والأطماع الصهيونية
(فبراير ١٨٤١ ـ مارس ١٩٤٩)

دكتور
فطين أحمد فريد على
كلية التربية – قسم التاريخ
جامعة قناة السويس

أم الرشرش بين حقائق التاريخ والأطماع الصهيونية

(فبراير ١٨٤١ ـ مارس ١٩٤٩)

مقـــــدمة

إن التاريخ يدل على أن رفح أو شجرتين فى ضواحيها هى أول حد مصر الشرقى من جهة البحر المتوسط ، وإبلة المعروفة الآن بالعقبة كانت تعتبر تارة فى الحجاز وتارة فى مصـــر ، ولكنها كانت فى أغلب الأحيان تابعة لمصر . أما اللجنة التى ندبت لتعيين الحدود سنة ١٩٠٦ فقد أبقت على رفح الحد بين مصر وسوريا ، ولكنها ألحقت إبلة بالحجـــاز وجعلت رأس وادى طابا قرب جزيرة فرعون الحد بين الحجاز وسيناء[١] . وبذلك أصبحت قرية « أم الرشرش » تقع داخل الحدود المصرية ، وعلى ساحل خليج العقبة من جهة سيناء .

فرمان ١٣ فبراير ١٨٤١

تعـــود قضية الحدود بين مصر وفلسطين ، أو على الأصح بين الولايات التركية فى فلســـطين والأراضى المصرية فى سيناء أو الحد الشرقى لمصر ، إلى عهد فتوحات محمد عـــلى باشـــا فى سوريا حين أجبر بعد انتصاره الكبير فى معركة نزيب أو نصيبين عام ١٨٣٩ عـــلى الجـــيوش العثمانية وأصبح على أبواب القسطنطينية – على التراجع إلى حـــدود مصـــر التى تقررت فى معاهدة لندن ١٨٤٠ وأبلغت إلى محمد على بفـــرمان

---

(١) نعوم بك شقير ، « تاريخ سيناء القديم والحديث وجغرافيتها » ، دار الجيل ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٩٩١ ، ص ٢١ .

١٣ فـبراير ١٨٤١ حيث ثبته السلطان العثمانى محمود الثانى على ولاية مصر بالحدود المرسومة على الخريطة التى أرسلت إليه[١] .

لقد حدد فرمان ١٣ فبراير ١٨٤١ ، الحدود بين مصر والإمبراطورية العثمانية بخط يـبدأ من رفح على ساحل البحر الأبيض المتوسط ويمر مستقيمًا إلى ميناء العقبة على خليج العقبة ثم إلى ميناء الوجه على الساحل الشرقى لخليج العقبة . وقد ضمنته الدول الكبرى : بريطانيا ، النمسا ، المجر وبوهيميا ، بروسيا وروسيا[٢] .

ومعنى هذا أن فرمان ١٣ فبراير سنة ١٨٤١ أعطى لمصر : الوجه ، ضبه ، المويلح، والعقـبة التى تتمكن من تأمين طريق الحج البرى بين مصر والحجاز . وقد توقف هذا الطـريق بعـد شـق قناة السويس سنة ١٨٦٩ . ولم يعثر حتى الآن على الخريطتين الخاصـتين بهـذا الفـرمان . فقد احترقت النسخة التى كانت تحتفظ بها مصر . وإن اخـتلف الحـد السـابق فى الخريطة الموجودة فى استنبول عما جاء ذكره فهى مزيفة وليسـت الأصـلية . إلا أن الفرمانات التالية لذلك تؤكد خط الحدود الذى سبقت الإشارة إليه . وقد ظل الساحل الشرقى لخليج العقبة حتى ميناء الوجه ضمن مصر حتى سنة ١٨٩٢ حين نشأت أزمة سيناء مع الإمبراطورية العثمانية[٣] .

أهمية المنطقة لبريطانيا

وكان لموقع سيناء والمناطق الواقعة على طرفها أهمية دولية لوقوعها على طريق الهند حـتى قبل شق قناة السويس والاحتلال البريطانى لمصر . ومنذ حملة نابليون بونابرت ، تحققـت لـبريطانيا أهمـية هذه المنطقة بالنسبة لإمبراطوريتها الشرقية . فسعت بشتى

(١) جريدة المؤيد ، القاهرة فى ٢٤ أبريل ١٨٩٢ .

(٢) أمـين سامى باشا ، «تقويم النيل وعصر محمد على باشا» ، الجزء الثانى ، ص ٥١٠ - انظر كذلك كريم ثابت ، «محمد على» ، ص ص ٣١١-٣١٤ ، محمد فريد ، « تاريخ الدولة العلية العثمانية »، دار الجيل ، بيروت ص ص ٣٤٦ - ٢٤٧ .

(٣) فيليـب بـن يوسف جلاد ، «قاموس الإدارة والقضاء»، م٦، ص ٥٦٠، انظر كذلك دكتور محمد محمـود الديـب ، « حدود فلسطين دراسة تحليلية لوثائق الانتداب» ، معهد البحوث والدراسات العربـية ، القاهـرة ١٩٧٩، ص ١١٣، محمد فريد ، « تاريخ الدولة العلية العثمانية » ، دار الجيل بيروت ، ص ص ٢٤٦ - ٢٥١ .

الوسائل لإبعاد أى نفوذ آخر عن تلك المنطقة بحجة حماية الطريق الذى تسلكه لمصالحها إلى الهند ، وهذا ما دفعها إلى مساندة الدولة العثمانية حين أحست بخطر جديد لمصالحها فى الشرق مع ظهور قوة محمد على باشا[١] .

أصبحت قضية الإشراف البريطانى على تلك المنطقة أمرًا حيويًا . ووجدت بعض الدوائر البريطانية أن ذلك يرتبط بالإشراف على فلسطين نظرًا لأهمية موقعها بالنسبة للمنطقة ، ورأت الحل فى إيجاد خطة لإبعاد فلسطين من دائرة نفوذ كل من الدولة العثمانية ومحمد على باشا باستيطان اليهود فى فلسطين . وللاهتمام البريطانى بفكرة هذا الاستيطان تقليد طويل انبعث فى القرن التاسع عشر من دوافع دينية بدراسة الكتاب المقدس وما تلاها من إرساليات وبعثات إلى الأرض المقدسة ، كما وجد تعبيرًا له فى الأدب الإنجليزى[٢] . أضيف له منذ منتصف القرن التاسع عشر عنصر من الإمبريالية البريطانية دفع بريطانيا إلى أن تتبنى الفكرة الصهيونية حتى قبل أن تتبناها أية منظمة صهيونية ، فدعمت مشاريع مونتفيورى ، اليهودى البريطانى ، فى مفاوضاته الأولى مع إبراهيم باشا من أجل استيطان زراعى فى فلسطين[٣] . ثم فى اتخاذها دور حماية اليهود فى الإمبراطورية العثمانية - فى فلسطين بالذات - تمامًا كما تدعى فرنسا حماية الكنيسة الكاثوليكية وروسيا الكنيسة الأرثوذكسية ، وكان ذلك الهدف الرئيسى وراء إنشاء قنصليتها فى القدس . وفى تعليمات لورد بالمرستون إلى الممثلين فى الشرق ١٨٣٩ لتشجيع هذه الحماية وجهوده لإقناع السلطات العثمانية أن الاستيطان اليهودى فى فلسطين إنما هو لفائدتهم ؛ لأنه يحول بين محمد على وبين سيادته على سوريا ومصر معًا ، إذ من موقع القوة هذا يمكنه التقدم نحو طرق داخلية من ممتلكات الدولة العثمانية الآسيوية . ومع تأزم المسألة السورية أرسل بالمرستون تعليماته إلى

---

(١) خيرية قاسمية ، « قضية الحدود بين مصر وفلسطين قبل الحرب العالمية الأولى » ، شئون فلسطينية ، نوفمبر ١٩٧١ ، رقم «٥» ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ١٩٧١ ، ص ١٦٣ .

(2) Palestine, The Organ of the British - Palestine Committee, Jan 26, 1917, P. 2.

(٣) أيلى ليفى أبو عسل ، « يقظة العالم اليهودى » ، القاهرة ١٩٣٤ ، ص ص ١٤٦ - ١٥١ .

سفيره فى الآستانة ١١ أغسطس ١٨٤٠ - يوم نزول القوات البريطانية بيروت - أنه لو عاد اليهود « إلى فلسطين » بموافقة السلطان سيكون ذلك كبحًا لأى مشاريع خطرة فى المستقبل من محمد على باشا أو خلفائه[١] . ولذلك ، ليس من الغريب بعد عودة فلسطين إلى السلطان أن يشير قريب بالمرستون : لورد شافتسبرى فى مذكرة سبتمبر ١٨٤٠ إلى أن توطين اليهود بضمان من الدول الأربع هو جزء من تسوية القضية السورية يحمل السلم والازدهار لكل البلاد التى تقع بين الفرات والبحر المتوسط . وأجمعت مشاريع بريطانية أخرى على أن التوطين اليهودى ضرورى من أجل تحكم بريطانيا فى الشرق وكحل عملى للمسألة الشرقية ، أهمها ما اقترحه الكولونيل تشرشل فى الستينيات بأن سوريا « ومن ضمنها فلسطين » هى جغرافيًّا وتاريخيًّا ضرورة محتمة لمصر وكلاهما يجب أن يرتبطا ببريطانيا[٢] .

صندوق الاكتشاف الفلسطينى

ويلعب صندوق الاكتشاف الفلسطينى الذى أنشئ عام ١٨٦٥ دورًا كبيرًا فى تأكيد هذه الصلة العملية خلال النصف الثانى من القرن التاسع عشر . ومع أنه انطلق من فكرة دينية بهدف دراسة كل ما يتعلق بالأراضى المقدسة ، إلا أن حقول نشاطاته قد تعدت المسألة الدينية العلمية ، فاجتماعات جمعية الصندوق غالبًا ما كانت تشير إلى فكرة « عودة اليهود » ، كما أن أعماله قد شجعت بطريقة غير مباشرة عملية الاستيطان اليهودى بتقديم صورة مفصلة عن فلسطين ، ثم إن معظم الذين قاموا بالبعثات والاكتشافات وتولوا عمليات الحفر والمسح ووضع الخرائط كانوا من سلاح الهندسة الملكية[٣] .

---

(1) F.O. 7/8/392 .

(٢) خيرية قاسمية « قضية الحدود بين مصر وفلسطين » ، ص ١٦٤ .

(٣) خيرية قاسمية ، « قضية الحدود بين مصر وفلسطين » ، ص ١٦٤ . بدأ الصندوق ينشر دورية منذ عام ١٨٧١ باسم : Palestine Exploration Fund, Quarterly statement

بعد افتتاح قناة السويس ١٨٦٩ ، ازدادت أهمية المنطقة التى تقع شرقى القناة[١] ، وشهدت السبعينيات فترة نشطة من الاهتمام بفلسطين لما تولى دزرائيلى رئاسة الوزارة البريطانية . ورغم أنه لم يحقق شيئًا له علاقة بفلسطين حين قام بتسيير سياسة أوروبا حيال المسألة الشرقية فى مؤتمر برلين ، إلا أنه شجع ودعم جهود بريطانى آخر من الذين شاركوه عطفه على اليهود ، والدور الذى يمكن أن تلعبه بريطانيا فى سياسة الشرق عن طريقهم . كان لورنس أوليفنت (١٨٢٨ - ١٨٨٨) صحفيًا وعضو برلمان قام برحلات إلى الشرق بعد توقيع معاهدة برلين حين دخلت المسألة الشرقية مرحلة جديدة ، ورأى أن مشكلة الشرق ستتركز فى المستقبل فى تلك المنطقة التى تحرس طريق البحر الأبيض المتوسط نحو المحيط الهندى بسبب خطر تهديد روسيا بالتقدم نحو البحر الأحمر عن طريق العقبة مما يخول لها الإشراف السياسى على كل الشرق ، فوضع مشروعًا يضمن حل المشكلة وينمى موارد الإمبراطورية العثمانية بإنشاء شركة لاستيطان المناطق الغنية وغير المأهولة فى الدولة العثمانية ، وأوصلته استنتاجاته ونتائج تحرياته إلى أن مكان الاستيطان هو الجانب الشرقى للأردن فى النهاية العلوية للبحر الميت « أرض جلعاد » التى أثبتت تحريات صندوق الاكتشافات الفلسطينى أنه يتمتع بإمكانات كبيرة وأن الشعب الذى سيدعى لاستيطان هذا المكان هو الشعب اليهودى من أوروبا الشرقية . وفى دعوته التى بناها على عوامل دينية عاطفية تكمن أمور سياسية واستراتيجية ، فقد دعم مشروعه كل من لورد بيكونسفيلد « دزرائيلى » وسالسبورى ، وكتب سنة ١٨٨٠ أن الأحداث السياسية فى الشرق قد أخذت تتجه نحو فلسطين وخاصة ولايات شرقى الأردن بسبب توسطها الجغرافى بين الأماكن المقدسة قرب الحدود الروسية من الجانب الآسيوى وبين البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر .. وبين سوريا ومصر .. ولها قيمة استراتيجية وسياسية . ومن الواضح أن اليوم ليس ببعيد حين سيتحقق تهديد المصالح البريطانية بالخطر ؛ بسبب أننا فوتنا فرصة

---

(٤) أيلى ليفى أبو عسل ، « يقظة العالم اليهودى » ، ص ص ١٤٦ - ١٥١ .

الاهتمام بالأشياء التى يمكن أن تحدث فى المستقبل . لكن مفاوضات أوليفنت الدبلوماسية فشلت فى الآستانة ورفضت السلطات إدخال عنصر جديد فى المسألة الشرقية بفتح ولاياتها الآسيوية ، وخاصة هذا البلد المقدس، للهجرة اليهودية الجماعية. وربما كانت المرامى البعيدة وراء تلك المخططات هى التى دفعت السلطات العثمانية إلى وضع قيود أمام هجرة يهودية جماعية ، وألجأت السلطان عبد الحميد إلى فصل سنجق القدس عن ولاية دمشق وإلحاقه بالآستانة مباشرة[1] .

زاد تعقيد الموقف نتيجة احتلال بريطانيا لمصر عام ١٨٨٢ . فقد أعطاها ذلك اهتمامًا أكثر بفلسطين ، وزاد قلقها فى الحصول على دولة صديقة على جانبى الطريق نحو الهند ، هذا القلق هو الذى أدى إلى اهتمام متعاطف مع الهجرة اليهودية فى أوروبا الشرقية إلى فلسطين فى أوائل الثمانينيات وتشجيع جمعيات أحباء صهيون وتدخل الممثلين الدبلوماسيين البريطانيين بالآستانة بالاشتراك مع ممثلى فرنسا والولايات المتحدة لتخفيف قيود الدولة العثمانية على الهجرة . وربما كانت العقبات التى وضعتها السلطات العثمانية فى وجه الاستيطان اليهودى فى فلسطين هى التى أدت بالسلطات البريطانية فى مصر إلى العطف على مشروع فردى لاستيطان يهودى فى منطقة تشرف عليها بريطانيا قرب فلسطين . ويرتبط هذا المشروع باسم بول فريدمان[2] .

مسألة فرمان ١٨٩٢ وتطوراتها

كان السبب فى تأخر صدور فرمان تولية عباس الثانى أن الباب العالى كان يريد تحوير الحد الفاصل بين سيناء والعقبة وسلخ الأخيرة عن الحدود المصرية . وقد دارت المفاوضات فى هذا الشأن بين الحكومة المصرية والباب العالى بواسطة مختار

---

(1) F. O. 882/17. Syrian political situation since 1800.

(1) F. O. 78/5479. (Immigration of Jelils into Palestine 1891-1905), see also.

أحمد فؤاد متولى ، « مشكلة طابا بين الماضى والحاضر من واقع كتابات المسئولين عن الأحداث » ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ١٩٨٩، ص ص ٣٨ - ٣٩ .

باشـــا ، وبعـــد موافقة الســـير بارنج على طلب تركيا ، تقـــرر نهائيًا فى يوم ١٦ فـــبراير ١٨٩٢ أن تتخـــلى مصر عن العقبة للدولة العلية ، ورفع هذا القرار للصدارة العظمـــى . وكـــان الخديو يرمى بهذا التساهل إلى استمالة الباب العالى وإظهار تقربه للدولة[١] .

وبعـــد ذلك ، وردت برقية من الآستانة فى يوم ٢٤ فبراير ١٨٩٢ بأن أحمد باشا أيوب – مشير السراى الهمايونية – سيقوم إلى القاهرة حاملاً فرمان التولية[٢] .

مضـــى بعد ذلك أكثر من شهر ، ولما لم يصل المندوب حتى أواخر مارس ، بحث الخديـــو مـــع النظار فى إرسال خطاب استعجال إلى الباب العالى مشرب بروح الود والـــتفاهم ، فأرســـل بعد الاتفاق على صيغته . وفى الساعة الثانية بعد ظهر ٥ أبريل ١٨٩٢ ، وصـــل إلى محطـــة العاصمة حامل الفرمان أحمد أيوب باشا . وقد كان من المنتظر قراءة الفرمان كالعادة ، ولكن كانت ثمة عقبات لم تذلل بعد ، وذلك أن الباب العـــالى كان يريد الاستيلاء على الطور أيضًا بعد التسليم له فى العقبة . وقد ورد ذلك فى الفرمان الذى لم يطلع عليه سفير إنجلترا فى الآستانة .

فأرســـل اللورد سالسبورى رئيس الوزراء الإنجليزى إلى السير أفلين بارنج « لورد كرومـــر» بالمعارضـــة فى تلاوة الفرمان قبل الاطلاع عليه وحتى تصدر إرادة سلطانية بترك إدارة الطور لمصر . وقد اجتمع قنصلا فرنسا وروسيا مع الجناب الخديو . وتحادثا معـــه فى مسألة الطور . ثم اجتمع تيجران باشا « الإنجليزى الجنسية » ناظر الخارجية

---

(١) أحمـــد شفيق باشا ، « مذكراتى فى نصف قرن » ، الجزء الثانى ، سلسلة تاريخ المصريين رقم ٨٤ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٥ ، ص ص ٩ – ١٠ .

(٢) فيليب بن يوسف جلاد ، « قاموس الإدارة والقضاء » م ٦، الإسكندرية ١٨٩٩م ، نص الفرمان ص ص ٧٥٧ – ٧٥٨، انظـــر كذلك ، أحمد فؤاد متولى ، « مشكلة طابا بين الماضى والحاضر » ، ص ص ٤١ – ٤٢ .

لقـــد صـــدر هذا الفرمان فى ٧ جمادى الآخرة ١٣٠٩هـــ الموافق ٩ يناير ١٨٩٢م. وأرخ فى ٢٧ شعبان ١٣٠٩هـــ الموافق ٢٦ مارس ١٨٩٢م .

المصــرية بالغازى مختار باشا وتداولا مليًا فى الموضوع . ورفعت نتيجة المباحثات إلى السلطان[١] .

أحســت الدولــة العثمانية بحرج موقفها أمام الدول الكبرى الضامنة لفرمان ١٣ فبراير ١٨٤١م الخاص بمحمد على باشا ، ووجدت أن الموقف ينذر بعواقب وخيمة ، فبدأت تتراجع بعد المراوغة[٢] .

وكانــت فرنسا وروسيا توافقان على ترك الطور لتركيا على أن يسمح لمصر نظير ذلــك بــتقوية جيشها إلى حد يكفى لصون حدودها . ولكن انجلترا كانت تعارض فى هـــذه الــنظرية . ثم شاء القدر أن يحل المشكلة لصالح مصر وأن تبقى الطور فى يدها[٣] .

فريدمان والاستيطان الصهيونى

والشــىء العجيب أن أزمة سنة ١٨٩٢ بين مصر والإمبراطورية العثمانية ارتبطت بمحاولــة مــبكرة للصهيونية سعيًا للاستيطان على الساحل الشرقى لخليج العقبة على مقــربة مــن فلسطين . فقد حضر يهودى ألمانى يدعى فريدمان سنة ١٨٩٠ إلى مصر واســتأذن فى السفر لزيارة الساحل الشرقى لخليج العقبة ، وأجابه الخديو والاستعمار الــبريطانى إلى طلــبه ، ثم عاد إلى ألمانيا ليجمع اليهود للاستيطان فى الأراضى المصرية الواقعــة فى شــرق خلــيج العقبة وما حولها . وحضر مع عشرين من اليهود الألمان والــروس ، واشتروا أرضًا جهة المويلح وما حولها مع العلم بأن قوانين الدولة العثمانية كانــت تمنع بيع الأراضى فى شبه الجزيرة العربية . وقد أساء فريدمان وجماعته معاملة الأهالى هناك . وأثار ذلك العمل غيظ السلطان العثمانى فاتخذ إجراءين :

١ - طرد فريدمان وجماعته الصهيونية خارج الإمبراطورية العثمانية .

---

(١) أحمد شفيق باشا ، « مذكراتى فى نصف قرن » ، ص ص ١٠ - ١٢ ، انظر أيضًا فيليب بن يوسف جلاد ، « قاموس الإدارة والقضاء » ، م ٦ ، ص ٧٥٩ .

(٢) جريدة المقطم ، العدد ٥١٩٥ بتاريخ الثلاثاء ٢ مايو ١٩٠٦م الموافق ٩ ربيع الأول ١٣٢٤هـ .

(٣) أحمد شفيق باشا « مذكراتى فى نصف قرن » الجزء الثانى ، ص ص ١٢ - ١٣ .

٢ - إدخال تعديلات على حدود مصر بعد موت الخديو توفيق فى ٧ يناير ١٨٩٢ . ولذلك حرم فرمان تولية الخديو عباس الثانى الصادر فى ١٧ يناير ١٨٩٢ مصر ليس فقط من إدارة المراكز التى كانت ممنوحة لها شرق خليج العقبة ، وإنما أيضًا من قسم من أرضها ، وهو شبه جزيرة سيناء . ولذلك ، ثارت ثائرة مصر والاستعمار البريطانى لأن هذا العمل كان معناه العدوان على تسوية ١٨٤٠ - ١٨٤١ التى ضمنتها الدول الكبرى فى مؤتمر لندن عام ١٨٤٠ وفرمان ١٣ فبراير ١٨٤١[١] .

وبذلك ، اقتربت الدولة العثمانية بصورة خطيرة من قناة السويس ؛ الأمر الذى يهدد شريان الحياة للإمبراطورية البريطانية . كما أن اللورد كرومر خاف أن تتمكن الدولة العثمانية بهذا الاقتراب من إثارة المشاكل السياسية فى مصر . ولذلك استقر الرأى على إبعادها قدر الإمكان عن مصر وعن قناة السويس[٢] . ومن ثم اتخذ اللورد كرومر المعتمد البريطانى فى مصر موقفًا صلبًا فى هذا الخصوص ، وأوعز بعدم تلاوة الفرمان حتى يأتى تعديل من القسطنطينية يعيد لمصر شبه جزيرة سيناء التى حاولت أن تسلخها منها الدولة العثمانية وتضمها إلى ولاية الحجاز . وبالفعل تقرر إعادة شبه جزيرة سيناء لمصر فى برقية أرسلها جواد باشا الصدر الأعظم إلى الخديو عباس الثانى يوم ٨ أبريل ١٨٩٢ جاء فيها : « أما من جهة شبه جزيرة سيناء فهى باقية على حالتها ، وتكون إدارتها بمعرفة الخديوية المصرية التى كانت مدارة بها فى عهد جدكم إسماعيل باشا ووالدكم محمد توفيق باشا . أما الأراضى التى تقع بين العقبة والوجه فقد ضمت إلى ولاية الحجاز نظرًا لأنها لم تعد فى طريق المحمل المصرى الشريف »[٣] .

---

(١) محمد محمود الديب « حدود فلسطين - دراسة تحليلية لوثائق الانتداب » ، ص ص ١١٣ - ١١٤ ، انظر كذلك : أحمد فؤاد متولى ، « مشكلة طابا بين الماضى والحاضر » ، ص ص ٣٨ - ٣٩ .

(2) Mariolile, j. (Cromer in Egypt), Elek looks, London 1970, P.264, see also, رشدى باشا ، « مسألة العقبة » ، ص ٩ .

(٣) فيليب بن يوسف جلاد ، « قاموس الإدارة والقضاء » ، م٦ ، ص ٧٥٩ ، انظر كذلك : خيرية قاسمية ، « قضية الحدود بين مصر وفلسطين قبل الحرب العالمية الأولى » ، مجلة شئون فلسطينية ، عدد ٥ نوفمبر ١٩٧١، ص ١٦٦ .

وأصبحت تلك البرقية مكملة لفرمان تولية الخديو عباس الثانى ، وقد نشرها اللورد كرومر على العالم . وحتى لا يحدث أى لبس بخصوص تلك البرقية المكملة لفرمان التولية ، أرسل اللورد كرومر بمذكرة فى ١٣ أبريل ١٨٩٢ إلى وزير الخارجية المصرى تيجران باشا جاء فيها : « إن برقية الصدر الأعظم التى تفضلتم باطلاعى عليها تجعل من الواضح أن شبه جزيرة سيناء – وهى الأراضى المحددة من الشرق بخط يسير فى اتجاه جنوبى شرقى من نقطة قريبة من شرق العريش إلى رأس خليج العقبة – سوف تظل تحت الإدارة المصرية ، وأن قلعة العقبة الواقعة شرق هذا الخط سوف تبقى قسمًا من ولاية الحجاز »[١] .

ونشرت كل هذه الوقائق فى جريدة الوقائع المصرية بتاريخ ١٤ أبريل ١٨٩٢ . وأحيطت دول العالم التى كانت ضامنة لاتفاقية لندن ١٨٤٠ وفرمان ١٨٤١ ، فرنسا وروسيا وإنجلترا والنمسا وروسيا ، بكل هذه الإجراءات وكذلك الباب العالى . وردت هذه الدول بالموافقة ، أما السلطان فلم يعترض على شىء[٢] .

وهكذا نجد أن الأراضى التى تقع غرب العقبة وضمنها قرية « أم الرشرش » هى أراضٍ مصرية تكون إدارتها بمعرفة الخديوية المصرية ، وأصبح معروفًا أن الحد الفاصل بين سيناء والأملاك العثمانية هو « خط يمتد من نقطة شرقى العريش بمسافة ٢٨ ميلاً هى رفح يتجه جنوبًا بشرق حتى ينتهى إلى قلعة العقبة على خليج العقبة ، فما وقع غربى هذا الخط تكون إدارته منوطة بالخديوية المصرية »[٣] .

---

(١) محمد محمود الديب « حدود فلسطين – دراسة تحليلية لوثائق الانتداب » ، ص ١١٥، انظر كذلك: فيليب بن يوسف جلاد ، «قاموس الإدارة والقضاء »، م ٦ ص ٧٦٠، نعوم بك شقير ، المرجع السابق ص ص ٥٨٨ – ٥٨٩ .

(٢) محمد محمود الديب « حدود فلسطين – دراسة تحليلية لوثائق الانتداب » ، ص ١١٦ .

(٣) جريدة المقطم ، العدد ٥١٩٦ بتاريخ ٣ مايو ١٩٠٦ ، الموافق ٨ ربيع الأول ١٣٢٤هـ .

واعتبر مشروع فريدمان السبب المباشر لنشوب نزاع الحدود بين مصر وتركيا عام ١٨٩٢ ، فقد أثار هذا المشروع الشكوك فى ذهن السلطان بأن اليهود المتوطنين خارج حدود السلطنة سوف يستخدمون هذا المكان كنقطة انطلاق نحو فلسطين وإنشاء دولة يهودية – وأراد السلطان أن ينتهز الظروف لحسم مسألة الحدود الفاصلة بين الأراضى المصرية وسائر ولايات السلطنة العثمانية، لأنه منذ فرمان ١٨٤١ لم يجر تحديدًا قاطعًا، واتجه الرأى فى الآستانة على عدم ترك شىء لمصر خارج حدودها الأصلية « خشية أن تكـــون هـــذه الجهات يومًا ما محلاً لنفوذ غير وطنى ولا إسلامى فيه .. ولا سيما وأن خليج العقبة من الممهدات إلى بلاد فلسطين »[١] .

ومن الجدير بالذكر أن إنجلترا والدول المتحالفة معها التى وقعت على معاهدة لندن فى ١٥ يوليو سنة ١٨٤٠م ، والضامنة لتنفيذ الفرمان السلطانى الصادر إلى محمد على فى ١٣ فـــبراير سنة ١٨٤١م بخصوص حكم مصر ، لم تتدخل فى شئون مصر عندما رفض محمد على تحديد الحدود المصرية الشرقية كما جاء فى فرمان ١٣ فبراير ١٨٤١، وجعل حد مصر الشرقى من رفح حتى جنوب قلعة الوجه . أما فى عهد عباس حلمى «عـــباس الـــثانى» فإن إنجلترا تدخلت عندما أراد الباب العالى سلخ جزء من سيناء ، وحرضت بعض الدول الكبرى كفرنسا وروسيا ، خوفًا على قناة السويس وعلى مصر التى تحتلها بالطبع[٢] .

أحســـت الدولـــة العثمانـــية بأن ذراعيها قد لويتا ، عندما ضغطت عليها إنجلترا لتصـــحيح الوضـــع بالنسبة لفرمان تولية العرش الذى صدر إلى عباس حلمى باشا ، فأصدرت برقية الصدر الأعظم التى صححت الوضع بالنسبة لشبه جزيرة سيناء . وهذا الوضـــع يعتبر وضعًا مهينًا بالنسبة لدولة الخلافة الإسلامية وبالنسبة للسلطان العثمانى

(١) جـــريدة المؤيـــد ، عـــدد يوم ٢٤ أبريل ١٨٩٢ ، انظر كذلك : جريدة المقطم ، عدد يوم ٦ أبريل ١٨٩٢، أحمـــد فـــؤاد متولى ، « مشكلة طابا بين الماضى والحاضر من واقع كتابات المسئولين عن الأحداث »، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ١٩٨٩ ، ص ص ٣٨ – ٣٩ .

(٢) أحمد فؤاد متولى ، « مشكلة طابا بين الماضى والحاضر » ، ص ٦٧ .

خليفة المسلمين .. مما جعل الأوضاع فى هذه المنطقة الحدودية تنذر بالخطر ، لوجود ثلاث قوى فيها هى[١] :

١ - مصر صاحبة الحق فى أراضيها .
٢ - إنجلترا ، دولة الاستعمار صاحبة القوة والبطش .
٣ - الدولة العثمانية ، دولة الخلافة الإسلامية ، وصاحبة السيادة على ولاياتها .

فمصر تريد حقها كاملاً فى سيطرتها على كامل أراضيها دون انتقاص من حدودها التاريخية والطبيعية .

وإنجلترا تريد تأمين الحدود الشرقية لمصر تأمينًا كاملاً ، تحسبًا للأخطار المرتقبة فى المستقبل على قناة السويس ، شريان الحياة للإمبراطورية البريطانية . وتود أن تقيم الاستحكامات المنيعة فى منطقة طابا وما حولها ضمانًا وأمانًا .

والدولة العثمانية تريد أن تسترجع هيبتها التى ضاعت منذ عهد محمد على باشا ، وسيطرتها الفعلية على مقدرات الأمور فى مصر لترسم سياستها كما ترى هى لا كما يرى المصريون . تريد تبعية فعلية لا اسمية . تريد تقوية قبضتها من آن لآخر على مصر. لذلك فهى ترى أن مطالبة مصر أو إنجلترا برسم خط الحدود الشرقية لمصر يعتبر تعديًا على سيادتها ، من دولة تابعة لها وهى مصر التى تشغل جزءًا من إمبراطورية يحكمها خليفة المسلمين ، أو من دولة استعمارية محتلة كإنجلترا التى تحتل إحدى الولايات الهامة للدولة العثمانية . ولا يمكن رسم خط الحدود والحالة هذه ، لأن الإمبراطورية كل يتبع السلطان العثمانى ولا يمكن أن يتجزأ أبدًا . ولا يشغل مساحة الإمبراطورية إلا دولة واحدة حاكمة ومسيطرة هى الدولة العثمانية وسلطان واحد هو السلطان العثمانى ، وما الخديو إلا وال تابع ، ينبغى أن تسير تصرفاته وأعماله فى فلك الحكم العثمانى ، وتحت سيطرة السلطان وتوجيهاته وأوامره . فمع من ترسم الحدود على حد قول الصدر الأعظم مرارًا[٢] ؟

---

(١) المصدر السابق ، ص ص ٨٦ - ٩٦ .
(٢) أحمد فؤاد متولى ، « مشكلة طابا بين الماضى والحاضر » ، ص ص ٦٨ - ٩٦ .

ويتضح من فرمان اعتلاء العرش الذى صدر لعباس حلمى باشا ، أن الدولة العثمانية كانت تريد الاقتراب من قناة السويس بأى شكل من الأشكال كى تتمكن من نقل معداتها العسكرية إلى المناطق البعيدة . وتود إحكام السيطرة على الأراضى البعيدة التابعة لها فى منطقة البحر الأحمر والخليج[١] . كما تهدف إلى تأمين الأماكن المقدسة فى القدس وفى الحجاز . وكانت تريد أيضًا إبعاد مصر وإنجلترا عن العقبة حيث تخطط لمد خط السكك الحديدية من معان إلى العقبة بعد أن وصل خط الحجاز من إستنبول حتى المدينة المنورة[٢] .

ونستطيع هنا أن نستخلص نتيجة هامة من جراء أزمة فرمان تولية العرش لعباس حلمى باشا ، وهى أن هذا الحدث « فتح أعين الدبلوماسية المصرية والدبلوماسية البريطانية على ضرورة مراقبة تحركات الدولة العثمانية عند حدود مصر الشرقية »[٣] .

حادث المرشش

هدأت الأوضاع على الحدود ، ونامت المسألة نومًا طبيعيًا ، إلى أن عين الكولونيل برامللى BRAMLY الإنجليزى مفتشًا على شبه جزيرة سيناء سنة ١٩٠٥[٤] . وشرع المستر براملى فى الإصلاح الإدارى ، وكان ضمن هذا الإصلاح تنظيم البوليس الأهلى وتقسمته إلى هجانة ومشاة وإقامة سد فى بطن وادى العريش قرب نخل لرى الأراضى المجاورة لها . فأشاعت بعض الجرائد المحلية المعادية للاحتلال خبرًا مؤداه أن الإنجليز أرسلوا رجالهم إلى سيناء ليبنوا القلاع على حدودها وفى النفس شىء ، فبعث والى

---

(١) أورخان محمد على « السلطان عبد الحميد الثانى » الكويت ١٩٩١، ص ٢٦٦ .

(٢) السلطان عبد الحميد الثانى « مذكراتى السياسية ١٨٩١ - ١٩٠٨» ، مؤسسة الرسالة بيروت ١٩٧٧، ص ص ١٠٥ - ١٠٦ .

(٣) أحمد أمين عامر « أزمة طابا وانعكاساتها على الدبلوماسية المصرية » ، مجلة السياسة .

(٤) أحمد فؤاد متولى « مشكلة طابا بين الماضى والحاضر » ، ص ٧١ .

ســـوريا برسالة برقية بهذا المعنى إلى السلطان العثمانى فطلب من مصر رجوع العساكر الإنجليزية عن الحدود فأجابته مصر بكذب هذه الإشاعة[١] .

ثم بلغ مصر أن السلطان أمر بإنشاء نقطة عسكرية عند عين القصيمة وأخرى عند مشاش الكنتلا فى وادى الجرافى وكلا المحلين داخل فى حد سيناء . وكان السلطان قد أنشـــأ قائمقامية جديدة سنة ١٨٩٩ فى بئر سبع . فأخذت مصر ترقب حركاته على الحدود بعين ساهرة[٢] .

وفى يناير ١٩٠٦ أصدرت الحكومة المصرية أوامرها إلى المستر براملى مفتش شبه جزيـــرة سيناء ، بوضع خفر من البوليس فى نقب العقبة لمراقبة الحدود ، فذهب المستر براملـــى بـــبعض رجال البوليس إلى رأس النقب . ولما لم يجد فيه الماء الكافى نزل إلى المرشش « أم رشرش » فى سفح النقب على الجانب الغربى من رأس خليج العقبة[٣] .

ولمـــا عـــلم البكباشى صدقى أفندى قائد العقبة بالخبر ، توجه إلى براملى بعد أن وصـــل إليه رسولان من قبله يطلبان السماح لبراملى بمقابلته . وقد أفاد براملى بصورة قاطعـــة بأنه جاء لإقامة معسكر للجنود فى المنطقة المذكورة ، طبقًا للأوامر التى تلقاها مـــن ســـردار مصر « حاكم مصر العام » . وذكر أن المناطق الممتدة من خليج العقبة حـــتى الـــبحر الأبـــيض تابعة لمصر ، وهى المرشش وأم البيان وغديان ونقب العكفى وكونتلة الجرافى والقسيمة وعجرود وخان يونس[٤] .

وكان براملى بك قائمًا فى خيمته فى المرشش ، وجنود حرس الحدود «الجندرمه» الذين فى معيته فى خيمة أخرى ضربت على حدة. فتقابل معه رشدى باشا وقال لـــه: إن المـــنطقة الـــتى يقيم فيها منطقة تابعة لإدارة الحكومة السنية مباشرة . ولن يسمح

---

(١) نعوم بك شقير « تاريخ سيناء القديم والحديث وجغرافيتها » ، ص ٥٨٩ .

(٢) نعوم بك شقير ، المصدر السابق ، ص ٥٨٩ .

(٣) نعوم بك شقير « تاريخ سيناء القديم والحديث وجغرافيتها » ، ص ٥٨٩ .

(٤) رشدى باشا « مسألة العقبة » ، ص ٢٥٥. وكان رشدى باشا يشغل منصب قومندان العقبة التركى أى محافظ العقبة أو الحاكم العسكرى للعقبة .

لـــه بإنشـــاء مركز الحراسة الذى أراده . ونصحه رشدى باشا بأن ينهى المشكلة فى مصر[١] .

وهكذا بدأت المشكلة بهذه الصورة . وقد طلبت الدولة العلية العثمانية ضم معظم بـــلاد التـــيه إلى سوريا وذلك برسم خط من العريش إلى السويس ومن هذه إلى نقب العقـــبة بحيث يكون شرق هذا الخط لها والباقى لمصر . ولما رفضت مصر النظر فى هذا الطلـــب عـــادت الدولة العثمانية فطلبت قسمة جزيرة سيناء قسمين بخط مستقيم من العريش إلى رأس محمد وجعل القسم الغربى لمصر والشرقى للدولة العثمانية فأبت مصر الـــنظر فى هذا الطلب أيضًا وأصرت على الخط الذى يخوله فرمان تولية عباس حلمى باشا[٢] وبرقية الصدر الأعظم جواد باشا من رفح إلى العقبة[٣] .

أزمة خليج العقبة – طابا سنة ١٩٠٦

تأزمـــت الأمور مرة ثانية بين الإمبراطورية العثمانية ومصر على الحدود المصرية فى شـــتاء ســـنة ١٩٠٦. ويرجع ذلك إلى رغبة الدولة العلية العثمانية فى الاستيلاء على خليج العقبة وتحويله إلى بحر مغلق فى أيدى الدولة العثمانية . وإبعاد مصر عن مداخله وســـاحله الغربى . وكذلك رغبة من الدولة العثمانية فى مد فرع من خط سكة حديد الحجـــاز الـــذى كـــان مزمعًا مده آنذاك من معان إلى العقبة ، وبالتالى زحزحة الحد السياسى المصرى غربًا مما يضيع على القوات المصرية أو قوات الاحتلال البريطانى اتخاذ سيناء كقاعدة لتهديد هذا الخط[٤] .

ونتـــيجة لهـــذا احتلت الدولة العثمانية طابا ، ونقب العقبة ، والقطار وهى ضمن الأراضـــى المصرية الأمر الذى فجر أزمة طابا سنة ١٩٠٦ . وبرر الغازى أحمد مختار

---

(١) المصدر السابق ، ص ص ٢٠ – ٢١ .

(٢) نعوم بك شقير « تاريخ سيناء القديم والحديث وجغرافيتها » ، ص ٥٩٤ .

(٣) جـــريدة المقطم ، العدد ٥١٢٩ بتاريخ الثلاثاء ١٣ فبراير سنة ١٩٠٦ الموافق ١٩ من ذى الحجة سنة ١٣٢٣هـــ .

(٤) محمد محمود الديب ، « حدود فلسطين » ، ص ١١٦ .

باشا «المعتمد من الدولة العثمانية فى مصر » احتلال تركيا لطابا فى مذكرة مطولة بعث بها إلى بطرس غالى باشا ناظر الخارجية المصرية بالآتى : « موقع طابا المختلف عليه والداخل فى شبه الجزيرة إن كانت إدارته لمصر فإن مرور فرع خط السكة الحديد الحجازية من العقبة يجعل منه ميناء بالخليج وأن سواحل الميناء لا تكون فى يد إدارتين . ومع أن الملكية للدولة فإن كل ما هناك هو عبارة عن ساحة جبلية صخرية لا تنفع بشىء ، وإن ترك إدارتها للدولة لن يضر ذلك مصر فى شىء »[1] .

ورفضت مصر ومعها إنجلترا هذا العمل وتلك الإجراءات . وأن اللورد كرومر الذى اتخذا موقفًا صلبًا بخصوص حدود مصر الشرقية وقت أزمة الفرمان لم يتهاون مرة ثانية فى هذا الموضوع . فلو قبلت مصر تلك الادعاءات التركية لتنازلت عن حقوق مصرية تاريخية مقررة على الساحل الغربى لخليج العقبة . ولو رضيت إنجلترا بالادعاءات التركية لأصبحت الدولة العثمانية فى مركز اقتراب تستطيع أن تهدد منه ، بصورة خطيرة ، قناة السويس شريان حياة الإمبراطورية البريطانية[2] .

وبينما الأحداث توالى تطورها فى منطقة الحدود الشرقية ، قدم القومسير التركى فى مصر أحمد مختار باشا تقريرًا مطولاً لوزير الخارجية المصرية بطرس غالى باشا عن المشكلة برمتها فى ١١ أبريل سنة ١٩٠٦م . وهذا التقرير يحمل بين طياته ، وجهة النظر التركية التى أرسلت من إستنبول بناء على المعلومات الواردة من أحمد مختار باشا ومن قومندان العقبة رشدى باشا ، وتتلخص فى الآتى[3] :

– إن حد مصر هو من العريش إلى السويس . وكل الأراضى الواقعة فى شرقه هى لولاية الحجاز وسوريا . ولم يكن فى الأمر معاهدة دولية بخصوص ذلك .

---

(١) أحمد شفيق ، «مذكراتى فى نصف القرن» ، الجزء الثانى ، القسم الثانى ، القاهرة ١٩٣٦ ، ص ٨٢ .

(٢) محمد محمود الديب ، « حدود فلسطين » ، ص ١١٧ .

(٣) أحمد فؤاد متولى « مشكلة طابا بين الماضى والحاضر » ، ص ص ١٣٢ – ١٤٣ ، تقرير المعتمد التركى أحمد مختار باشا المقدم للحكومة المصرية ، انظر كذلك : إبراهيم أمين غالى ، « سيناء المصرية عبر التاريخ » ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٦ ، ص ص ٢٣٩ – ٢٤٠ .

– إن شبه جزيرة سيناء تركت لمصر بصفة أمانة تسترد عند اللزوم وحان الوقت لاستردادها .

– إن خليج العقبة وشبه جزيرة سيناء خارج المنطقة التى حددها فرمان ١٣ فبراير ١٨٤١م . وإن برقية ٨ أبريل ١٨٩٢ تشير فقط إلى القسم الغربى من شبه جزيرة سيناء الواقع إلى الغرب من الخط الممتد من العريش إلى السويس .

– إن تفسير هذه البرقية هو وفقًا لرغبة الحكومة التركية . وإن العقبة هى عاصمة متصرفية العقبة .

– للدولة العثمانية الحق فى إرسال عساكر شاهانية كل يوم حتى السويس .

– طابا وغيرها من المراكز التى احتلتها القوات التركية تقع ضمن أراضى الدولة العثمانية . وإن كان هناك عدوان فهو عدوان مصر عليها[١] .

– بالرغم من أن الملكية للدولة العثمانية ، فإن الموقع المتنازع عليه عبارة عن مساحة جبلية صخرية ، لا تنفع بشىء وترك إدارتها للدولة العثمانية لا يضر مصر بشىء .

– حق الكلام هو لسمو الخديو وحده ، وليس لبريطانيا .

وهكذا كشف السباب العالى كل أوراقه بتقديمه المذكرة إلى وزارة الخارجية المصرية. فاتضح أن المطامع التركية تتعدى بكثير موقع طابا . وترمى إلى الاعتراف للسلطان بحق استرداد جزء من سيناء أو شبه الجزيرة بأسرها إذا ما ترائى له ذلك[٢] .

ورأت إنجلترا أنها احتلت مصر وشبه جزيرة سيناء تابعة لها ، ولابد وأن تظل كذلك طالما بقيت إنجلترا فى مصر . ولابد وأن تكون حدود مصر مستقرة كما كانت وغير متنازع عليها كما كان الحال قبل الاحتلال البريطانى لمصر[٣] وإن إنجلترا لن تعرض حد مصر الشرقى ، وأمن قناة السويس وأمن مصر للتحكيم الدولى . وأنها تفضل حل النزاع بطريق المفاوضات وإنما بشرط أن تجلو القوات التركية أولاً عن المراكز المصرية التى احتلتها فى شبه جزيرة سيناء ، وأن السلطان التركى ليس حرًا فى

---

(1) Parliamentary Debates, vol – 156, May 7, 1906, pp. 917-919.

(٢) إبراهيم أمين غالى « سيناء المصرية عبر التاريخ » ، ص ٤٢٠ .

(3) Parliamentary Debates, vol. 156, May 7, 1906, p. 919.

تفســير فرمان سنة ١٨٩٢ والبرقية المكملة لــه حسب هواه[1] . وأن القبول بمطالب السـلطان والسـكوت علـيها معناه تهديد الملاحة فى قناة السويس ، وحرية مصر ، ومستقبل الأسرة الخديوية فى مصر .

ولمـا اطلع الخديو عباس حلمى على تقرير المعتمد التركى أحمد مختار ، تباحث مع رئـيس الوزراء مصطفى فهمى باشا ووزير الخارجية بطرس غالى باشا فيما جاء فيه، وبعـد تباحث رئيس الوزراء ووزير الخارجية مع اللورد كرومر ، قدما للخديو تقريرًا منه بوجوب حفظ حقوق مصر فى سيناء[2] .

وفى الـيوم الـتالى ١٤ أبـريل ١٩٠٦ بعث الخديو عباس برسالة سرية للصدارة العظمـى يحتج على ما ورد فى التقرير ويقول : لا يمكن قبول ما جاء فى التقرير لأنه يـتجاوز حقوق مصر ، التى تتلخص فى أن الحدود المصرية فى شبه جزيرة سيناء تنتهى فى العقبة ، ويدخل فى هذا التحديد موقع طابا كما ورد فى برقية الصدر الأعظم جواد باشا فى ٨ أبريل ١٨٩٢ والتى تعتبر أساسًا للمفاوضات[3] .

وعـلى أثر وصول هذه الرسالة للآستانة ، جاء الرد فى ٢٣ أبريل سنة ١٩٠٦ بما يفيد أنه صرح لإدارة المصرية بإنشاء نقاط حراسة عسكرية على طريق الحج بين العقبة والوجـه . وبما أن هذه الأماكن لم تدخل فى خريطة التحديد المصرية المرفقة بالفرمان الصـادر لمحمد على باشا ، فقد وجد من الضرورة إعادة هذه المناطق لولاية الحجاز . أمـا شـبه جزيرة سيناء فتبقى على ما كانت عليه أيام محمد على باشا وإسماعيل باشا ومحمد توفيق باشا[4] .

(1) Parliamentary Debates, vol. 155, April 2, 1906, p. 169.

(٢) أحمد فؤاد متولى « مشكلة طابا بين الماضى والحاضر » ص ص ١٤٢ — ١٤٣ .

(٣) أحمـد شفيق باشا « مذكراتى فى نصف قرن » ، الجزء الثانى ، القسم الثانى ، ص ص ٨٣ — ٨٤ ، انظر كذلك ، إبراهيم أمين غالى ، « سيناء المصرية عبر التاريخ » ، ص ص ٢٤١ — ٢٤٢ ، انظر : نـص رسـالة الخديـو عباس إلى الصدر الأعظم بتاريخ ١٤ أبريل ١٩٠٦ والتى تحدد وجهة نظـر الحكومـة المصـرية بشـأن حدود مصر الفاصلة بينها وبين الأملاك العثمانية « نص الرسالة باللغة الإنجليزية » .

(٤) أحمد شفيق باشا « مذكراتى فى نصف قرن » ، الجزء الثانى ، القسم الثانى ، ص ٨٤ .

ثم وردت رسالة خاصة من الباب العالى إلى الخديو عباس حلمى باشا تطلب منه الاطلاع على الفرمان الصادر لمحمد على باشا والخريطة المرفقة التى توضح حدود مصر، لكى لا يكون هناك أدنى شك أو تردد أو تدخل أجنبى والمقصود به تدخل بريطانيا فى المشكلة[١] .

وتقرر سفر أحمد شفيق باشا إلى إستنبول لحل مشكلة طابا حيث سافر يوم ١١ أبريل سنة ١٩٠٦ ومعه ملف بصور جميع المكاتبات والوثائق المتعلقة بمسألة طابا . وقد وعد الصدر الأعظم أن الدولة العثمانية تجرى اللازم لإنهاء الأزمة . أما موقف السفير الإنجليزى ، فإنه يعكس وجهة نظر حكومته فى ضرورة إخلاء طابا أولاً من الجنود العثمانيين ثم البدء فى ذلك فى التفاوض لتخطيط الحدود . وعاد أحمد شفيق إلى مصر فى ٢٨ يونيو ١٩٠٦ صفر اليدين دون أن يصل إلى حل لمشكلة طابا[٢] .

حادث رفح

أرسلت الدولة العثمانية نفرًا من الجنود لاحتلال رفح بعد أن احتلوا طابا . فأزالوا عمودى الحدود من مكانهما تحت السدرة فى ١٢ أبريل سنة ١٩٠٦ بعد أن تقرر سفر أحمد شفيق باشا إلى إستنبول لحل المشكلة . واقتلعوا عمد التلغراف المصرى بين بئر رفح وطريق بئر الرفيح فى ٢٨ أبريل ، وجعلوا مكانها عمدًا تركية . ونصبوا خيامهم فى حد مصر بين السدرة وطريق رفيح[٣] .

ويذكر رشدى باشا أن إنجلترا استغلت هذا الحادث استغلالاً جيدًا ، حيث استخدمته فى تقوية موقف مصر من مشكلة العقبة[٤] . ورفض الخديو عباس حلمى باشا بإيعاز من اللورد كرومر مطالب الدولة العثمانية الخاصة بالحدود والسابق ذكرها ، وأرسل رده إلى السلطان وجاء فيه : « إن الأساس الصالح للحدود هو برقية ٨ أبريل ١٨٩٢ . وإنه إذا ما كانت هناك بعض البقاع المعينة مشكوك فى وضعها فيمكن أن يمسح المهندسون خط الحدود بين رفح والعقبة . وبدلاً من أن ينتهى هذا

---

(١) أحمد شفيق باشا ، المصدر السابق ، ص ص ٨٤ — ٨٥ .

(٢) أحمد فؤا متولى « مشكلة طابا بين الماضى والحاضر » ، ص ص ١٦٥ — ١٦٦ .

(٣) نعوم بك شقير ، المصدر السابق ، ص ٥٦٤ .

(٤) رشدى باشا « مسألة العقبة » ، ص ٧٨ .

الخـــط عند قلعة العقبة يمكن أن يسير إلى نقطة على ساحل الخليج تبعد ما لا يقل عن ثلاثـــة أميال إلى غرب القلعة . وختم برقيته بأن طابا على اقتراحه تقع ضمن الأراضى المصـــرية، وبالتالى يجب أن تنسحب منها قوات الدولة العثمانية فورًا حتى يتسنى بدء المفاوضـــات مـــع الدولة العلية »[١] . وبذلك نجد أن أم الرشرش تقع داخل الحدود المصرية .

واعـــترض السلطان العثمانى على ذلك وقال : إن برقية ٨ أبريل ١٨٩٢ المكملة لفـــرمان تولية الخديو عباس حلمى الثانى تشير فقط إلى القسم الغربى من شبه جزيرة سيناء[٢] .

زاد حـــادث رفح من غضب الإنجليز ، فقرروا وضع حد لمشكلة الحدود ، وذلك باســتعمال الـــتهديد حيث أرسلوا إنذارًا بواسطة السفير البريطانى فى إتنبول نيقولاس أوكونـــور إلى وزير الخارجية التركى توفيق باشا يوم ٣ مايو ١٩٠٦ للجلاء عن طابا وتحديـــد خـــط الحدود بين رفح حتى رأس خليج العقبة على أن يتم قبول ذلك خلال عشرة أيام وتهديد بعواقب الامتناع عن التنفيذ[٣] .

كانـــت أول ردود الفعـــل التركية للإنذار البريطانى أن أرســـل السلطان العثمانى عبد الحميد الثانى «نجيب باشا» كمبعوث خاص له صباح يوم ٥ مايو سنة ١٩٠٦ إلى الســـفير الـــبريطانى فى إستنبول نيكولاس أوكونور برسالة يجدد فيها تأكيداته باحترام برقـــية ٨ أبريل ١٨٩٢، وبأنه لا يدعى أى شيء غرب خليج العقبة . وقد رد السير أوكونور على ذلك بأنه على السلطان أولاً وضع هذه التأكيدات موضع التنفيذ بالجلاء عن طابا وتعيين الحدود بين سيناء وولاية الحجاز[٤] .

---

(١) محمد محمود الديب « حدود فلسطين » ، ص ص ١٢٧ – ١٢٨ .

(2) F.O, No. 372, Sir Telilfik to Sir N. Oconor, 17 may 1906.

(3) F.O, No. 163, Sir N. Oconor to Sir Eduard Grey, May 3. 1906.

(4) Oconor to Grey, May 5, 1906 (Tel. No. 38) corres. No. 138.

ورفعت بريطانيا كل المحاولات العثمانية التى تهدف إلى إصدار بريطانيا تصريحًا بسيادة السلطان على مصر[١] . وقد رأت إستنبول بعد ذلك أن تغير من أسلوبها السياسى ؛ فقامت بمحاولة يائسة لإبعاد البريطانيين تمامًا عن ميدان الصراع على اعتبار أن المسألة تخص مصر والدولة العثمانية وحدهما . وعلى هذا الأساس أرسل الصدر الأعظم برقية إلى الخديو فى ٧ مايو ١٩٠٦ يطلب منه التفاهم مع مختار باشا بصورة مباشرة بشأن مسألة الحدود . وكان مما جاء فى هذه البرقية « أن وضع إنجلترا فى مصر يعتمد كما هو معروف على الاحتلال العسكرى فى البلاد ، وأن تدخلها فى تلك المسألة لا يصح فهى من اختصاصك وحدك . وحيث إن السلطان قد أسند إدارة الأراضى المصرية إليكم ، فهو يرجوكم ألا تمكنوا أية قوة أجنبية من التدخل[٢] .

وقد بعث الخديو - بناء على نصيحة كرومر - بالرد على برقية الصدر الأعظم ، بأنه ليس لديه ما يضيفه إلى آرائه السابقة فى الرد على هذا الموضوع[٣] .

وقبل أن تنقضى الأيام العشرة للإنذار جاء رد الصدر الأعظم توفيق باشا بعد ثمانية أيام أى فى ١١ مايو سنة ١٩٠٦، يؤكد على سعادته تلقى الرسالة . وينفى الشبهات التى تحوم حول قيام الجنود العثمانيين بشغل طابا . ويقرر إعادتهم إلى أماكنهم الأولى . ويبدى موافقته على بحث الموضوع من جانب المسئولين المصريين والعثمانيين[٤] .

ويبدو من هذا الرد أن الدولة العثمانية بدأت تحسب للأمور حسابها ، وأخذت تتوقع رد فعل عنيف إذا هى ترددت أو رفضت ما يطلب منها . وأصبحت تعلق تأزم الموقف على تصلب رشدى باشا وتصرفاته على الحدود[٥] .

---

(1) Corres. No 199, coromer to grey, may 10, 1906 (Tel. No. 104)

(2) Corres. No 179, O conor to grey, may 9, 1906 (Tel. No. 96)

(3) Corres. No 181, cromer to grey, mg 9, 1906 (Tel. No. 147)

(٤) رشدى باشا ، المرجع السابق ، ص ٨٣ .

(٥) رشدى باشا « مسألة العقبة » ، ص ٦٥ .

كمـــا اشتد غضب بعض الصحف اليومية فى مصر فى تلك الآونة من الباب العالى الـــذى يدعى أن جزءاً من سيناء لا يتبع مصر ويود سلخه منها عن طريق الفرمانات المتوالـــية التى يحدد فيها حدود مصر الشرقية . وقد اتضح ذلك بنوع خاص فى جريدة المقطم التى أخذت تؤكد على مصرية سيناء بكاملها[١] .

ارتـــأت الحكومة البريطانية أن ترسل مذكرة أخرى فى ١٢ مايو سنة ١٩٠٦م قبل يـــوم واحـــد من انتهاء مهلة مذكرة التهديد والوعيد الأولى المؤرخة فى ٣ مايو سنة ١٩٠٦. فقـــام أوكونور بمخاطبة الصدر الأعظم توفيق باشا بمذكرة تؤكد على خط الحـــدود الذى يبدأ من رفح شمالاً إلى العقبة جنوبًا . وتنبه إلى عدم استعمال تعبيرات غامضـــة فى المباحـــثات فى المســـتقبل كما حدث من قبل فى مشكلة طابا عند بداية ظهورها[٢] .

ولكـــن الســـلطان العثمانى أقر بعد ذلك بالحقوق المصرية المشروعة . واعترفت الحكومة العلية فى رسالة بعث بها الصدر الأعظم توفيق باشا إلى سفير إنجلترا باستنبول ســـير نيقولاس أوكونور ١٩٠٦ بأنه لم يخطر قط ببال الحكومة الشاهانية الخروج عن مضمون البرقية المرسلة من المرحوم جواد باشا إلى سمو الخديو فى ٨ أبريل ١٨٩٢ وإن إخـــلاء طابـــا قد تقرر وخرجت العساكر التركية من طابا ، وعاد عساكر رفح إلى حدهـــم ، وأقـــام قائمقام بئر سبع عمودين من خرائب رفح ونصبهما تحت السدرة مكـــان العمودين الأولين علامة على الحدود المصرية الفلسطينية[٣] . ويتضح من هذه المذكـــرة أن الحكومة البريطانية أصبحت على علم تام بانسحاب الجنود العثمانيين من طابا . ولذلك طالبت فى هذه المذكرة بتطبيق البند الثانى من مذكرة التهديد الأولى التى أرســـلت بـــتاريخ ٣ مايو ١٩٠٦ . وهو تحديد خط الحدود من رفح شمالاً إلى العقبة جـــنوبًا . وقـــد استقر الرأى على أن الضباط أركان حرب الموجودين الآن فى العقبة

---

(١) المقطـــم ، العـــدد ٥٢٠١، الصادر فى يوم الخميس ١٠ مايو سنة ١٩٠٦ ، الموافق ١٦ ربيع الأول ١٣٢٤هـــ .

(٢) رشدى باشا ، المصدر السابق ، ص ص ٩٤ — ٩٥ .

(3) F. O; No. 372, Sir Tewfik to Sir N. Oconor, 14 May 1906.

انظر كذلك : نعوم بك شقير ، المرجع السابق ، ص ص ٦٠٢ – ٦٠٣ .

والموظفين الذين ينتدبون من قبل سمو الخديو يمرون معًا على الأمكنة اللازمة ليجروا التحريات الفنية على مقتضى القواعد الطبوغرافية ويعينوا على خريطة – النقط الطبيعية التى يكون بها ضمان الحال الحاضرة وبقاء القديم على قدمه فى شبه جزيرة سيناء على القاعدة التى وضعها جواد باشا فى برقيته السالفة الذكر . وأن يرسموا خطًا للحدود يبتدئ من رفح بقرب العريش ويتجه جنوبًا بشرق على خط مستقيم تقريبًا إلى نقطة على خليج العقبة تبعد على الأقل ٣ أميال من العقبة[١] .

وتكونت اللجنة المصرية التى اشتركت مع نظيرتها التركية لتعيين خط الحدود برياسة الأميرالاى أوين مدير المخابرات ، اللواء إبراهيم فتحى ، ونعوم شقير سكرتيرًا لها بمقتضى أمر صادر من الخديو فى ٢٢ مارس ١٩٠٦ . وصحب اللجنة كل من كيلنج Keeling ، ووايد Wade وهما مهندسان إنجليزيان فى قلم المساحة المصرية من أجل رسم خريطة فنية للحدود من العقبة إلى رفح . وقد سمح للجنة بإدخال تغييرات طفيفة على مسار الحد وفقًا للظروف الطبيعية وتمشيًا مع الأحوال البشرية . وتجدر الإشارة هنا أن الظروف الطبوغرافية والبشرية قد تسمح أحيانًا بحدوث انحرافات فى مسار الحد لخلق حد سياسى مناسب . ويكون الانحراف فى حدود ١ كيلومتر (٠,٦٢ ميل) وأحيانًا ينص على أن الانحراف لابد وأن يكون متساوى المساحة على الجانبين[٢] .

تحرك أعضاء اللجنة المصرية من مصر يوم الخميس ٢٤ مايو ١٩٠٦ . قاصدين العقبة بطريق البحر ، فوصلوا جزيرة فرعون مساء السبت ٢٦ مايو من نفس العام . وفى صباح اليوم التالى ذهبت اللجنة إلى العقبة . وكان لابد للجنة المصرية قبل ترك العقبة من تعيين نقطة على خليج العقبة تكون مبدأ الخط الذى تسير عليه . فاتفقت على أن يكون مبدؤه المرشش التى تبعد ٣ ٣/٤ ميل من قلعة العقبة . وخمنت موقع رفح تخمينًا من الخرائط التى بأيديها . ورسمت بين المكانين خطًا تقريبيًا اتخذته دليلاً لها

(1) Parliamentary Debates, Vol. 157, May 14, 1906, pp. 98 - 99 .

(2) East, G. And J.R.V. Prescott, «our fragmented word».

لتعيين جهة السير على الحدود . فجعلت أول محطة لها المفرق عند رأس النقب ، فوصلته عصر يوم ٤ يونيو ١٩٠٦. وقد استخدمت اللجنة المصرية مائة جمل ، يخفرها اثنا عشر من هجانة خفر السواحل[١] .

وفى اليوم التالى لحق مندوبا اللجنة التركية : « الأميرالاى أحمد مظفر بك ، والبكباشى محمد فهمى بك » باللجنة المصرية . وفى ٧ يونيو سنة ١٩٠٦ سار المهندسان فى المقدمة على الخط المستقيم التخمينى يعينان مواقع الجبال والأمكنة البارزة على جانب الخط بالأرصاد الفلكية ، ويرسمان خريطة الطريق . ومازال الجمع سائرًا حتى وصل إلى رفح فى ٢٨ يونيو سنة ١٩٠٦. وكان فى انتظارهما هناك المستر هيس أحد موظفى قلم المساحة . فرسموا خريطة للحدود عبارة عن خط مستقيم من رفح إلى المرشش والبلاد على جانبيه على نحو خمسة أميال من كل جانب[٢] . ويتميز خط الحدود الذى رسمته اللجنة المصرية بأنه يقترب جدًا من المستقيم ، وينطبق على طبيعة البلاد وتقسيم القبائل أكثر من أى خط سواه[٣] .

اللجنة التركية وتحديدها المبدئى لخط الحدود

ضمت اللجنة التركية طبقًا للإرادة السلطانية السامية كلاً من الأميرالاى أركان حرب أحمد مظفر بك ، والبكباشى أركان حرب محمد فهمى بك ، وصحب اللجنة كل من الصاغ أركان حرب محمد أسعد بك ياور رشدى باشا ، وضابط تركى برتبة ملازم وبعض العساكر ، وسليم بك أسعد سكرتيرًا[٤] .

وفى ١٥ يونيه ١٩٠٦ ، أبلغ قومندان الجيش الخامس الهمايونى ، رشدى باشا بنص البرقية العاجلة التى وصلت إليه من القيادة العامة للجيش العثمانى ، والتى اشتملت

---

(١) أحمد فؤاد متولى « مشكلة طابا بين الماضى والحاضر » ، ص ٢٢٥ .

(٢) نعوم بك شقير ، المصدر السابق ، ص ص ٦٠٧ – ٦٠٨ .

(٣) نعوم بك شقير ، المصدر السابق ، ص ٦٠٨ .

(٤) نعوم بك شقير ، المصدر السابق ، ص ص ٦٠٥ – ٦٠٧ .

عـــلى عدم تخطى الأوامر السابقة الخاصة برسم خط الحدود . وينوه بأن الخط الفاصل سينتهى عند نقطة فى منطقة المرشش تبعد ثلاثة أميال أو ثلاثة أميال وربع من الميل من العقـــبة ، كما ذكر وفد المباحثات التركى . ويهيب السردار بلجنة المباحثات التركية إلى عدم إفساح المجال لإثارة أية مشاكل[١] .

وعرضت اللجنة التركية خطًا قامت برسمه سمته : الخط الإدارى الفاصل ، يبدأ من رأس طابـــا على خليج العقبة ويمتد على رؤوس التلال المطلة على العقبة إلى المفرق . ثم ســـار بطريق غزة المشهور إلى أن وصل جبل الأحيقبة فانحرف شمالاً بغرب إلى بئر عجرود فضمها إليه . ثم عاد إلى طريق غزة حتى وصل قرب عين القصيمة فانحرف نحو ٥ كيلومـــترات غربًا عنها فضمها إليه . ومر فوق جبل المويلح إلى الروافعة فى وادى العـــريش . ويمشـــى فى الوادى إلى المقضبة . ثم سار شمالاً بشرق إلى الحد بين قبائل السواركة والترابين فمشى عليه إلى رفح فمر بعامودى الحدود إلى أن وصل إلى البحر المتوسط عند تل خرائب عند ميناء رفح على البحر الأبيض المتوسط . وبذلك أدخلت اللجنة التركية فى هذا الخط كثيرًا من مناطق قبائل اللحيوات والتياها العزازمة والترابين التابعين لسيناء[٢] .

رأى اللجنة المصرية فيما وصلت إليه اللجنة التركية

وكانـــت حجـــتها فى ذلـــك أن قائمقامية بئر السبع بعد تأسيسها سنة ١٨٩٩، وقائمقامـــية غزة من قبلها ضربتا عليها الضرائب . وأن اتفاق ١٤ مايو ١٩٠٦ يقضى عليهم بترك القديم على قدمه . وفندت اللجنة المصرية هذه الحجة تفنيدًا وبينت بالأدلة الناصـــعة والمحـــررات الرسمية وشهادة مشايخ الحدود أنفسهم الذين رافقوا اللجنة من العقـــبة إلى رفـــح ، أن المـــناطق التى سلخها حد اللجنة التركية من مصر وضمها إلى فلسطين « الدولة العثمانية » كانت منذ القدم تابعة لسيناء ولم يدفع أهلها قط ضرائب للدولـــة العثمانـــية . إلا أنـــه قد تبين أن قبائل القديرات التياها والصبحيون العزازمة

---

(١) رشدى باشا ، المصدر السابق ، ص ص ١٠٤ — ١٠٥ .

(٢) نعوم بك شقير « تاريخ سيناء وجغرافيتها » ، ص ص ٦٠٩ — ٦١٠ .

الداخلين فى مصر بناء على خط الحد الذى رسمته اللجنة المصرية كانت قائمقامية بئر السبع بعد تأسيسها سنة ١٨٩٩ ضربت عليهم بعض الضرائب ظلمًا واعتداءً ، ولكن قائمقامية غزة من قبلها لم تضرب عليهم ضرائب(١) .

وقد استغرقت هذه المناقشات بين اللجنتين عدة جلسات استمرت من ٨ — ٢٢ يوليو سنة ١٩٠٦، فأصرت اللجنة التركية على رأيها و لم تشأ تعديل خطها فرفع كل فريق حججه وآراءه مفصلة إلى حكومته(٢) .

اتفاق الحدود

وفى يوم ١٣ سبتمبر سنة ١٩٠٦ جاء لكل فريق تلغراف من حكومته يخبره بما تم عليه القرار بين سفير الدولة البريطانية ومجلس الوكلاء « الوزراء » فى الآستانة ، ومفاد الإرادة السلطانية بهذا الشأن وهو(٣) :

١ - أن الحكومة العثمانية أقرت على أن النقب من رأس طابا الشرقى إلى نقطة قرب المفرق يكون للعقبة . وأما المفرق نفسه وآبار مابين عين قديس وعين القديرات وعين القصيمة تكون لجزيرة سيناء . ويكون خط الحدود من المفرق إلى رفح خطًا يقرب من المستقيم ، كما اقترحته اللجنة المصرية .

٢ - أن تقام أعمدة على خط الحدود للدلالة عليه ، وذلك بحضور مندوبى الفريقين .

٣ - أن القبائل القاطنة على جانبى الخط يكون لها حق الانتفاع بالمياه كما جرت العادة . وكذلك العساكر الشاهانية وأفراد الأهالى والجندرمة « البوليس العسكرى » ، ينتفعون من المياه التى بقيت غربى الخط الفاصل .

٤ — أن يبقى الأهالى والعربان على ما كانوا عليه قبلاً من حيث ملكية الأراضى والمياه ، كما هو متعارف بينهما .

---

(١) نعوم بك شقير « تاريخ سيناء وجغرافيتها » ، ص ٦١٠ .

(٢) المصدر السابق ، نفس المكان .

(٣) أحمد فؤاد متولى « مشكلة طابا بين الماضى والحاضر » ، ص ص ٢٤٢ – ٢٤٣ ، انظر كذلك : نص اتفاقية الحدود باللغة الإنجليزية ، ص ص ٤٠٠ – ٤٠٤ .

عقـــد أعضـــاء اللجنتين عدة جلسات ، وعينوا خط الحدود بموجب هذه القواعد الأربع على الخريطة . فكان خطًا يقرب جدًا من المستقيم ولكنه واقع كله غربى الخط المســـتقيم إلا نقطـــة واحـــدة فيه أى موضع عمودى رفح ، فإنها وحدها على الخط المســـتقيم . فرفع كل فريق هذا الخط وصورة الاتفاق إلى حكومته . وفى أول أكتوبر ١٩٠٦ جـــاء لكـــل فريق التصريح من حكومته بتوقيع الاتفاق والخريطة ، فاجتمع الفـــريقان فى خيمة المندوبين المصريين بعد ظهر ذلك اليوم . ورسموا الخط المتفق عليه منقطًا بالحبر الأسود الهندى على نسختين من خريطة الحدود[١] .

ومـــن الملاحظ على اتفاق الحدود ، أنه نص على تعيين حدود شبه جزيرة سيناء الشـــرقية عـــلى أنه « خط فاصل إدارى » ، وذلك لأنه كان يفصل بين ولايتين من ولايـــات الدولـــة العثمانية . ففى ذلك الوقت لا يمكن اعتبار مصر دولة مستقلة حتى تصبح حدودها مع الولايات العثمانية الواقعة إلى الشرق منها حدودًا سياسية فهى دولة تابعـــة . وبقـــيام الحرب العالمية الأولى أعلنت بريطانيا الحماية على مصر ، وانقضاء تبعيتها للدولة العلية ، وبالتالى إنهاء سيادة الدولة العثمانية وكل حقوقها على مصر[٢] . وبهـــزيمة الدولـــة العلـــية فى الحرب العالمية الأولى ، وقعت اتفاقية سيفر ثم لوزان التى عدلـــتها . وبمقتضاها تنازلت تركيا رسميًا عن كل حقوقها فى مصر . فقد نصت المادة ١٧ مـــن معاهدة لوزان ١٩٢٣م على أن تتنازل تركيا عن حقوقها فى مصر والسودان ويســـرى ذلك ابتداء من نوفمبر ١٩١٤م[٣] . وبناء على ذلك أصبحت حدود مصر الشـــرقية حدودًا دولية ، تفصل بين مصر المشمولة بالحماية البريطانية التى انتهت اسميًا فى ٢٨ فبراير ١٩٢٢م وبين فلسطين الخاضعة للانتداب البريطانى[٤] .

---

(١) نعوم بك شقير ، المرجع السابق ، ص ٦١٠ .

(٢) أحمد فؤاد متولى « مشكلة طابا بين الماضى والحاضر » ، ص ص ٢٥٧ – ٢٥٨ .

(٣) الكـــتاب الأبـــيض « القضية المصرية ١٨٨٢ – ١٩٥٤» ، وزارة الخارجية المصرية ، المطبعة الأميرية بالقاهرة ١٩٥٥ ، ص ٢١٦ .

(٤) المصدر السابق ، ص ٢٩، ص ص ٢١٢ – ٢١٥ .

وفى هذا المقام لا يفوتنا أن نثبت هنا أنه قد تم تبادل المذكرات بين وزارة الخارجية المصـرية ووزارة الخارجية البريطانية عقب إعلان تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢م، تطلب فـيها بريطانيا من مصر الاعتراف بوضع بريطانيا الخاص بفلسطين ، وتؤكد فيها أن حدودهـا مع فلسطين قائمة ومشهورة ومعروفة منذ سنة ١٩٠٦ وليس فيها لبس أو غموض ، وليست موضع خلاف ، وبإمكان جمعية الأمم أى : عصبة الأمم تعيين هذه الحدود بما لديها من خرائط لا تقبل الجدل[١] .

ولم تـنازع أية دولة منذ ذلك التاريخ وحتى الآن فى السيادة المصرية على سيناء ، ابتداءً من رفح إلى رأس خليج العقبة . ثم جاءت اتفاقية الهـدنة لتصف هذا الخط بأنه « خـط الحدود المصرية » ، مما يفيد اعتراف إسرائيل بهذه الصفة فى نص المادة ٦ من اتفاقية الهدنة المصرية الإسرائيلية فى ٢٤ فبراير ١٩٤٩[٢] .

ومـن الملاحظ على النص العربى والإنجليزى المترجمين عن الأصل التركى ، أنهما أقحمـا كلمة نقطة Point على صياغة المادة الأولى دون أن تكون موجودة فى الأصل الـتركى فقد ورد فى الترجمتين أن « الخط الفاصل يبدأ من نقطة رأس طابا »[٣]. كما أن الأصـل الـتركى للاتفاقـية المكتوب من صورتين والخريطة المرفقة المرسومة من صـورتين والموضح بياناتها بالتركية ، هما اللذان وقعا من أعضاء اللجنتين . أما الترجمة الإنجليزية والعربية للأصل التركى ، فلم توقع على الإطلاق[٤] .

ويجب ألا يغيب عنا ونحن نتناول موضوع ترسيم الحدود عام ١٩٠٦ أن نذكر أن قومـندان العقبة رشدى باشا رغم تحيزه لجانب موطنه تركيا ومحاولته مخالفة الحقيقة فى

(١) أحمد شفيق باشا « حوليات مصر السياسية » ، الحولية السياسية الأولى ، ص ص ٣٨ – ٣٩ ، الطبعة الأولى ، القاهرة ١٩٣٦ .

(٢) وثـائق وزارة الدفـاع المصرية ، « اتفاقية الهدنة العامة المصرية – الإسرائيلية ، هيئة الأمم المتحدة – رودس – اليونان، ٢٤ فبراير سنة ١٩٤٩، القاهرة ، مطبعة الحربية والبحرية الفرعية ١٩٤٩، ص ٦.

(٣) أحمد فؤاد متولى « مشكلة طابا بين الماضى والحاضر » ، ص ٢٥٨ .

(٤) المصدر السابق ، ص ٢٤٤ .

كثير مما ذكره فى كتابه إلا أنه اعترف فى برقية أرسلها إلى قيادة الجيش العثمانى بتاريخ ١٦ يونية سنة ١٩٠٦ بأن خط الحدود يبدأ من رفح وينتهى على بعد ثلاثة أميال من خليج العقبة ، نتيجة لسريان مفعول حكم برقية الصدر الأعظم جواد باشا السابق ذكره[١] .

كما أبلغ قومندان الجيش الخامس الهمايونى رشدى باشا يوم ١٥ يونية سنة ١٩٠٦ بنص برقية عاجلة وصلت إليه من القيادة العامة للجيش العثمانى ، يشير فيها سردار الجيش العثمانى إلى ضرورة عدم تخطى الأوامر الخاصة برسم خط الحدود . كما ينوه بأن الخط الفاصل سينتهى عند نقطة فى منطقة المرشش تبعد ثلاثة أميال أو ثلاثة أميال وربع من الميل من العقبة ، كما ذكر وفد المباحثات التركى . ويهيب السردار بلجنة المباحثات التركية إلى عدم إفساح المجال لإثارة أى مشاكل ، مع الاحتفاظ بالتعليمات والأوامر المبلغة إليها فى نفس الوقت[٢] .

كما نوضح أن اتفاقية الحدود عام ١٩٠٦ نصت فى المادة السادسة على أن جميع القبائل القاطنة فى كلا الجانبين لها حق الانتفاع بالمياه حسب سابق عاداتهم أى أن القديم يبقى على قدمه فيما يتعلق بذلك وتعطى التأمينات اللازمة بهذا الشأن إلى العربان والعشائر . كما نصت المادة الثامنة على أن يبقى أهالى وعربان الجهتين على ما كانت عليه قبلاً من حيث ملكية المياه والحقول والأراضى فى الجهتين كما هو متعارف بينهم[٣] .

لقد انتهت مشكلة تعيين الحدود الشرقية لمصر بصفة نهائية بين الحكومتين: المصرية والعثمانية فى أكتوبر سنة ١٩٠٦، بالاتفاق على أن تمتد حدود مصر الشرقية من رفح، على البحر الأبيض المتوسط ، إلى نقطة تقع غرب ميناء العقبة بثلاثة أميال . وبقيت

---

(١) أحمد فؤاد متولى « مشكلة طابا بين الماضى والحاضر » ، ص ص ٢٣٠ - ٢٣١ .

(٢) دكتور أحمد فؤاد متولى ، المصدر السابق ، انظر : نص برقية القيادة العامة للجيش العثمانى يوم ١٥ يونيه ١٩٠٦ إلى قومندان الجيش الخامس الهمايونى رشدى باشا مترجمة إلى العربية نقلاً عن رشدى باشا ، « مسألة العقبة » ، ص ص ١٠٤ - ١٠٥ .

(٣) أحمد فؤاد متولى ، المصدر السابق ، ص ص ٢٤٤ - ٢٤٨ ، نقلاً عن أرشيف متحف طوبقابى سرابى بإستنبول ، رقم ٥٢٢٧، الوقائع المصرية ، العدد ١٢٧ السنة ٧٦ بتاريخ ١٠ نوفمبر ١٩٠٦ .

طابـــا فى أمـــلاك مصر .. أما العقبة فظلت فى أملاك تركيا . على أنه يلاحظ أن هذه الحـــدود كانـــت حدودًا إدارية بحتة ، إذ ظلت السيادة العثمانية – من حيث أحكام القـــانون الدولى – ثابتة على جميع البلاد التى تضم خليج العقبة . فاستمر هذا الخليج محتفظًا بوصف الخليج الوطنى ، واستمرت مضايقه ، فى تيران وصنافر ، مضايق وطنية كذلك[1] .

وتوالـــت الأحداث الدولية بعد ذلك . فقامت الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤، وفى خلالها انحاز الشريف حسين : أمير مكة ، إلى جانب بريطانيا ، وأعلن الثورة على الدولـــة العثمانية ، ونجح الثوار فى الاستيلاء على العقبة فى صيف عام ١٩١٧ . ومنذ ذلـــك الـــتاريخ صار ميناء العقبة – بصفة مؤقتة – جزءًا من أرض الحجاز التى أصبح يحكمها الملك حسين . وعندما ثار عليه «الوهابيون» فر الملك إلى العقبة عام ١٩٢٤ ، وحاول « الوهابيون » بزعامة الملك عبد العزيز آل فيصل آل سعود أن يحتلوا العقبة ، ولكـــن تدخل البريطانيين منعهم من ذلك . وقامت المفاوضات بين الملك عبد العزيز آل ســـعود والـــبريطانيين ، وانتهت بعقد معاهدة جدة سنة ١٩٢٧ . وتضمنت هذه المعاهدة نصًا يقضى بأن تبقى العقبة فى إقليم إمارة شرق الأردن . وكان الوضع الدولى للمنطقة كلها قد تبدل بما عقدته الدول المتحالفة من معاهدات فيما بينها – فى خلال الحرب العالمية الأولى وعقبها مباشرة – لتصفية الإمبراطورية العثمانية ، وتوزيع أقاليمها أسلابًا فيما بين بريطانيا وفرنسا[2] .

وكـــان لهذه الأحداث جميعًا آثارها فى النطاق الدولى ، وبالأخص فى موضعنا الهام وهو خليج العقبة . فقد ظهر هذا الخليج – لأول مرة فى تاريخه – بمظهر مخالف لمظهره الأول . ذلـــك أنـــه لم يعد يصدق عليه وصف الخليج الوطنى ، لأن شواطئه صارت تضمها دول ثلاث ، هى : المملكة العربية السعودية ، المملكة المصرية ، وإمارة شرق الأردن . ولكـــنه من المهم أن نقرر أنه ظل محتفظًا بطابعه التاريخى البحت . ذلك أن مياهه تحولت من مياه وطنية خالصة لدولة واحدة – هى الدولة العثمانية المسلمة – إلى

(١) حـــامد ســـلطان ، « مشكلة خليج العقبة » ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ١٩٦٧، ص ١١ .

(٢) حامد سلطان ، الصمدر السابق ، ص ص ١٢ - ١٣ .

مـــياه تاريخـــية تخضـــع للسيادة المشتركة للدول الثلاث الإسلامية التى ورثت ما كان للدولة العثمانية من حقوق دولية فى هذه المنطقة ، وهى مصر ، والسعودية ، والأردن. وهـــذه الســـيادة المشتركة الثابتة للدول الثلاث سيادة كاملة لا يرد عليها حق المرور الـــبرى للسفن الأجنبية . ومن الأمور الجوهرية أن نقرر أيضًا أن خليج العقبة ظل منذ أقدم العصور بعيدًا عن استعمال الملاحة الدولية . ذلك أن الملاحة فيه كانت مقصورة عـــلى رعايـــا الدولـــة العثمانية . وعندما ورثت مصر والسعودية والأردن – ما كان للدولـــة العثمانـــية من حقوق دولية على مياهه ظلت الملاحة فى الخليج مقصورة على رعاياهـــا . وإذا كانـــت السفن البريطانية قد مارست الملاحة فى الخليج عقب الحرب العالمية الأولى ، فقد كان ذلك للوصول إلى ميناء العقبة – فى شرق الأردن – بوصف أن الأردن كانـــت تحـــت الانـــتداب البريطانى ، وتوجد بها بعض القوات العسكرية الـــبريطانية الـــتى كانت السفن البريطانية تقوم بتموينها عن طريق خليج العقبة وميناء العقـــبة . ولم يصل إلى علمنا أنه قد مارست الملاحة فى خليج العقبة سفن أخرى تابعة لأيـــة دولـــة أجنبـــية ، مما يقطع بأن خليج العقبة طوال هذه الفترة ، لم يكن طريقًا تستعمله الملاحة الدولية[١] .

حدود فلسطين الشرقية

وفى ٣١ أكتوبر ١٩١٧ احتلت القوات البريطانية بقيادة الجنرال اللنبى بئر السبع ، وفى أول نوفمبر احتلت غزة وتبعتها يافا ، وسار اللنبى بعد ذلك إلى القدس التى سلمها إلـــيه رئيس البلدية بعد انسحاب الأتراك منها فى ٩ ديسمبر ١٩١٧ . وفى ١٩ سبتمبر ١٩١٨ اســـتأنف الجـــنرال اللنبى الهجوم على القوات التركية فى باقى فلسطين حيث تقدم بصورة سريعة وفى خلال أسبوع سقطت الأجزاء الشمالية من فلسطين ودخلت القوات البريطانية حيفا وعكا والناصرة وطبرية وبيسان وصفد . وبذلك انتهى الحكم التركى لفلسطين[٢] .

---

(١) حـــامد ســـلطان ، « مشكلة خليج العقبة » ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ١٩٦٧، ص ١٣ – ١٤ .

(٢) وزارة الدفـــاع الوطـــنى – الجـــيش اللبنانى ، الأركان العامة – الشعبة الخامسة ، القضية الفلسطينية والخطر الصهيونى ، بيروت الطبعة الأولى ١٩٧٣ ، ص ص ٤٥ – ٤٧ .

وقبل أن يجف مداد مراسلات حسين - مكماهون دخلت وزارة الخارجية البريطانية فى مفاوضات مع الحكومة الفرنسية لاقتسام مناطق النفوذ فى الولايات العربية الخاضعة للحكم التركى ضاربة عرض الحائط بالالتزامات والوعود التى قطعتها حول الاعتراف بالاستقلال العربى فى تلك المناطق(١) .

تمخضت هذه المباحثات عن اتفاقية سايكس - بيكو المعروفة والتى حصلت بموجبها فرنسا على أجزاء كبيرة من سوريا وجنوب الأناضول وعلى منطقة الموصل فى العراق ولونت هذه المناطق على خارطة الاتفاق باللون الأزرق . أما حصة بريطانيا فشملت الأراضى الواقعة من أقصى جنوب سوريا إلى العراق شاملة بغداد والبصرة والمناطق الواقعة بين الخليج العربى والأراضى الممنوحة لفرنسا ، كما شملت مينائى عكا وحيفا ولونت جميعها باللون الأحمر . أما بالنسبة لفلسطين فقد لونت باللون البنى إذ اتفق على إقامة نظام دولى خاص بها(٢) .

وعلى الرغم من أن اتفاقية سايكس - بيكو كانت مؤامرة ضد الوحدة العربية والتقدم العربى بالدرجة الأولى فإن القسم المتعلق منها بفلسطين ، وضع معظمه تحت إدارة دولية ، كان موضع معارضة من قبل قوى أخرى أيضًا . ذلك أن هجوم الأتراك على قناة السويس برهن فى مطلع الحرب بشكل قاطع أن خط الدفاع الأول عن ذلك الممر الحيوى هو فلسطين لا سيناء ، وبالتالى فقد رأى لفيف من السياسيين والعسكريين البريطانيين أن الاكتفاء بتحييد فلسطين ووضعها تحت إدارة دولية ربما عرض أمن السويس للخطر خصوصًا وأن دولة قوية طامعة هى فرنسا تصبح عندئذ بمثابة جارة لمصر . أما القوة الأخرى التى كانت تعارض إقامة إدارة دولية فى فلسطين فكانت الحركة الصهيونية العالمية التى رأت فى الحرب واحتمال تفكك الإمبراطورية العثمانية فرصة تاريخية للحصول على فلسطين بموجب اتفاقات دولية وعن طريق

(١) عبد الوهاب الكيالى « تاريخ فلسطين الحديث » ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ١٩٧٠ ، ص ٩٢ .

(٢) وثائق جامعة الدول العربية « الوثائق الرئيسية لقضية فلسطين » ، صادرة عن الأمانة العامة للجامعة العربية ، القاهرة ١٩٥٧ ، نص اتفاقية سايكس - بيكو .

الـــرعاية الاستعمارية الغربية أى عن طريق التحالف مع أشد الدول الاستعمارية طمعًا بفلسطين أى من خلال الانضواء تحت علم الإمبراطورية البريطانية[١] .

غـــادر آخر جندى بريطانى شرق الأردن يوم ٤ ديسمبر ١٩١٩ ، وبذلك أخلت إنجلـــترا المنطقة (ب) على حسب اتفاقية سايس - بيكو لإتاحة الفرصة لنشأة الدولة العربية المتفق عليها بين بريطانيا وفرنسا . وبالفعل قامت الدولة العربية فى دمشق تحت حكم فيصل بن الشريف حسين ، إلا أن فرنسا أسقطتها فى ٢٥ يوليو ١٩٢٠ . وقد أصـــدرت إنجلـــترا على منع فرنسا من تخطى حدود اتفاقية سايكس - بيكو جنوبًا . وقرر الإنجليز سواء جاء فيصل إلى المنطقة (ب) أم لم يكن هناك حكام عرب ، أم نشأ هـــناك شـــبح دولـــة عربية « فإن هذه المنطقة (شرق الأردن) يجب أن تكون مجالاً لنفوذهم وحدهم فقط » . ونقلت تلك الرغبة لفرنسا[٢] .

وهكـــذا قســـمت هـــذه المنطقة إلى ما وصف بالعراق ، وفلسطين وإمارة شرق الأردن، الـــتى وضعت جميعها تحت الانتداب البريطانى ، وسوريا ولبنان اللتين وضعتا تحت الانتداب الفرنسى ، والحجاز التى قام الملك عبد العزيز آل عبد الرحمن آل فيصل آل ســـعود بتوحيدها مع غيرها من مناطق شبه الجزيرة العربية فى شكل مملكة متحدة هـــى : المملكة العربية السعودية . أما مصر فقد ألزمت بريطانيا بإعلان انتهاء الحماية عليها ، وصارت دولة مستقلة بذاتها[٣] .

وتسلم هربرت صموئيل عمله كمندوب سامى لإنجلترا فى فلسطين يوم ٢٩ يوليو ١٩٢٠ . أى بعـــد إخـــلاء إنجلترا لشرق الأردن ، وسقوط دولة فيصل فى دمشق ، وسيطرة فرنسا هناك .

وفى الحال قام فى نفس اليوم بإرسال برقية لوزارة الخارجية البريطانية يقول فيها : « إن ســـكان حوران يطالبون باحتلال إنجلترا لمنطقتهم . وحوران هذه كانت عبارة

---

(١) وزارة الدفـــاع الوطـــنى - الجـــيش اللبنانى ، الأركان العامة - الشعبة الخامسة ، القضية الفلسطينية والخطر الصهيونى ، بيروت ١٩٧٣ ، ص ٨٥ .

(٢) د. محمد محمود الديب « حدود فلسطين » ، ص ٨٥ .

(٣) حامد سلطان «مشكلة خليج العقبة» ، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة ١٩٦٧، ص ١٦.

عن سنجق من ولاية سوريا يقع إلى الشرق من نهر الأردن بين البحر الميت ودمشق . ونصح حكومته البريطانية بأن تغتنم تلك الفرصة للحصول على حدود سياسية شرقية صحيحة لفلسطين »[١] . ويكشف هذا عن الجهود التى بذلتها الصهيونية فى رسم الحد السياسى الشرقى لفلسطين مستغلة فى ذلك عميلها الأول .

وجرت مناقشات بخصوص الحد السياسى الشرقى لفلسطين بعد ذلك مباشرة فى وزارة الخارجية البريطانية . وعقدت لجنة فلسطين التى تشكلت فى وزارة الخارجية البريطانية أول اجتماع لها فى ١٠ أغسطس ١٩٢٠ برئاسة السير جون تللى John Tilley . وناقشت فى اجتماعها الثالث الذى عقد فى ١٧ أغسطس ١٩٢٠ مسألة حدود فلسطين وميزوبوتاميا . وقررت زيادة المناقشة فى اجتماعات قادمة حول كيف وأين تثبت حدود كل من فلسطين وميزوبوتاميا . وناقشت اللجنة الحد الشرقى لفلسطين جنوب نقطة الاتصال مع المنطقة الفرنسية (سوريا) فى اجتماعها الخامس يوم ٢٤ أغسطس ١٩٢٠[٢] .

وقال الميجور جنرال ثويتس Thwaites ممثل وزارة الحرب ، أن هيئته (العسكرية) مقتنعة بخط منرزهاجن Meinertzhagen كحد لفلسطين . أما كليتون Clayton فقد أشار إلى أن خط منرزهاجن Meinertzhagen Line لأية دولة تنشأ مستقبلاً فى شرق الخط سوف يحرم فلسطين من مخرج على خليج العقبة . وقررت اللجنة أن تبحث خط منرزهاجن بعد ذلك بأسبوع عندما يكون هو نفسه حاضرًا[٣] .

وفى الاجتماع الثامن للجنة فلسطين الذى عقد فى ٣١ أغسطس ١٩٢٠ دعا السير تللى الكولونيل منرزهاجن لأن يشرح الخط الذى يحمل اسمه ، وهل هو رسمه بناء على طلب من مؤتمر الصلح . وأجاب الكولونيل منرزهاجن بأنه لم يرسمه بناء على طلب من مؤتمر الصلح ولكنه شرح رأيه فى هذا الخصوص لمؤتمر الصلح . وذهب إلى القاهرة

(١) حامد سلطان «مشكلة خليج العقبة» ، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة ١٩٦٧، ص ١٦.

(2) Foreign Office Registry No. E. 12296/65, November 7, 1922.

(3) Foreign Office, op cit, p. 14.

ورســـم حدود فلسطين بناء على أسس واعتبارات اقتصادية محضة وذلك بالتشاور مع الجنرال بولز Bols[١] .

وإلى الجـــنوب من البحر الميت قال الكولونيل منرزهاجن : أن قراره برسم حدود فلسطين قد تأثر برغبة الدكتور وايزمان فى أن يكون لفلسطين ميناء عند العقبة . وأن العقـــبة لن تكون بذات قيمة لأى أحد على الأقل لمدة ٥٠ عامًا ، ولو أدخلت ضمن فلســـطين . ولـــو دخل هذا الميناء ضمن فلسطين فبالفعل ستمنع أية دولة تنشأ شرق الأردن من منفذ على خليج العقبة . « وجاء فى هامش - مذكرة الجنرال هيوبرت ينج - مذكـــرة وزارة الخارجـــية الـــبريطانية بخصـــوص هذا الرأى أن اللجنة قبلت خط مـــنرزهاجن على أن يكون الحد الشرقى لفلسطين جنوب البحر الميت لكنها لم تتخذ قرارًا بذلك »[٢] .

ويكشـــف هـــذا عن أن الصهيونية هى التى لعبت الدور الأكبر فى وضع الأساس لـــلحدود السياســـية لفلسطين . وأنابت الصهيونية عملاءها فى كل موقع وأى مكان ملحين فى تحقيق مطالبها بخصوص الحدود السياسية لفلسطين ومؤثرين بذلك على كل المســـئولين الذيـــن أنـــيط بهم هذا العمل . كما أن هذا يدحض خداع الإنجليز بأنهم لم يقصدوا بوطن قومى لليهود فى فلسطين إنشاء دولة سياسية . فضلاً عن أنه يكشف عن النية الخبيثة التى بيتتها الصهيونية بخصوص فلسطين وتحويلها إلى دولة لهم مستقبلاً وإلا لما بذل الصهاينة كل هذه الجهود بخصوص حدودها السياسية[٣] .

وفى أغسطس ١٩٢٢ أرسلت وزارة المستعمرات البريطانية إلى مندوبها السامى فى فلســـطين خطابًـــا تســـأل عن الحدود الفاصلة بين شرق الأردن وفلسطين[٤] . ورد هربرت صموئيل بكتاب بخط اليد وبرقية مخبرًا حكومة إنجلترا بأن نقطة البدء فى الحد

(1) Foreign Office, op cit, p.p. 15-16.
(2) Foreign Office, op cit, p. 17.
(3) Foreign Office, op cit, p.p. 17-18.
(4) From Colonial Office, E, 8709/582/65, No. 43548/82, dated 1st Sept. 1922.

تقـــع على خليج العقبة على بعد ٢ ميل إلى الغرب من مدينة العقبة . وقرر فى رسالته أن نقطـــة الـــبدء هذه تتفق مع نقطة الحدود القديمة التى كانت تفصل بين تركيا من جهـــة ومصـــر من جهة أخرى ، وبذلك يكون لفلسطين ٤ أميال على ساحل خليج العقبة[١] .

ثم طلبـــت وزارة المســـتعمرات البريطانية من مندوبها السامى فى فلسطين تحديدًا جغرافيًا دقيقًا للحدود[٢]. ورد المندوب السامى ببرقية رقم ٣١٥ بتاريخ ٣٠ أغسطس ١٩٢٢ محـــددًا بكـــل وضوح هذا الحد الفاصل . وأصبحت تلك البرقية هى الوثيقة الأساســـية المحـــددة للحد الفاصل بين شرق الأردن وفلسطين . وجاء فيها : « إذا لم تعتقدوا بأن سلطات الحجاز ترضى بأن تكون العقبة بداية الحد فإن حد شرق الأردن مع فلسطين يبدأ من نقطة على ساحل البحر الأحمر تقع على بعد ٢ ميل غرب العقبة، وبعـــد ذلك شمالاً فى وسط وادى عربة »[٣] . ويدل هذا على أن الحد السياسى بين شرق الأردن وفلسطين باعتراف المندوب السامى هربرت صموئيل اليهودى الصهيونى يبدأ من نقطة على ساحل البحر الأحمر تقع على بعد ٢ ميل غرب العقبة .

كما أن وزارة الخارجية الأمريكية سألت إنجلترا عن مسار الحد السياسى بين شرق الأردن وفلسطين بالضبط ، فقررت الثانية بأنه هو الذى سبقت الإشارة إليه . أن يبدأ مـــن نقطـــة على ساحل البحر الأحمر تقع على بعد ٢ ميل غرب العقبة ، وبعد ذلك يســـير شمالاً فى وسط وادى عربة متتبعًا خطًا يمر وسط البحر الميت ووسط نهر الأردن حـــتى الـــتقاء نهر الأردن باليرموك مع السماح لشرق الأردن بأن يأخذ اللسان ثم فى وسط نهر اليرموك[٤] .

---

(1) Telegram from the high Commissioner of Palestine to the secretary of state for the colonies, No. 309, 27th August1922.

(2) Telegram from the secretary of state for the colonies to the high Commissioner of Palestine, No. 280, 28th August1922.

(3) Telegram from the high Commissioner of Palestine to the secretary of state for the colonies, No. 315, 30th August 1922.

(4) Foreign Office Registry No. E. 12296/582/65, November 7, 1922.

ويختلف الحد فى هذا القطاع عن حد اتفاقية سايكس - بيكو ، حيث ضم إلى فلسطين : صحراء النقب ، النصف الغربى من البحر الميت ، نصف نهر الأردن ، أوصل فلسطين إلى خليج العقبة وأصبح لها ساحل عليه طوله أربعة أميال . أى أن الحد فى هذا القطاع طرأت عليه تغيرات لصالح فلسطين ويتفق هذا القطاع من الحد مع وضع الظاهرات الطبيعية فى المنطقة فهو يسير فى وسط وادىعربة ، وفى وسط البحر الميت ، وفى وسط نهر الأردن ، وفى وسط نهر اليرموك . ويرجع ذلك إلى أن إنجلترا كانت تسيطر على كل من فلسطين وشرق الأردن ، ولذلك جعلت الحد السياسى بينهما متوازنًا إلى أبعد حد ممكن . وتجدر الإشارة هنا إلى أن شرق الأردن لم يكن داخلاً ضمن وعد بلفور الخاص بإنشاء وطن قومى لليهود فى فلسطين لأن ذلك الوعد اقتصر على فلسطين الحقيقية التى تقع غرب الخط الذى سبقت الإشارة إليه[١] ، وهذا ينفى أى مزاعم للصهاينة بخصوص انتزاع مناطق من شرق الأردن وتغيير موضع الحد هناك .

وأدى تعديل الحد بهذه الصورة عما حددته اتفاقية سايكس - بيكو إلى نتائج هامة تتلخص فى حصول فلسطين على نصف نهر الأردن ، كما حصلت على النصف الغربى من البحر الميت ، كما وصلت فلسطين إلى ساحل خليج العقبة على عكس ما كان فى اتفاقية سايكس - بيكو . وتمشى هذا مع مذكرة المنظمة الصهيونية التى قدمتها لمؤتمر الصلح سنة ١٩١٩ حيث جاء فيها : « أن التنمية الكثيفة للزراعة تستوجب أن يكون لفلسطين حرية الوصول إلى البحر الأحمر ، وفرصة تنمية الموانئ الجيدة على خليج العقبة . وترى إسرائيل أن جبهتها على خليج العقبة ضيقة والنية مبيتة لتوسيعها »[٢] .

---

(1) Department of state, division of Publications, series C, No. 55, Palestine No. 1, «Mandate for Palestine», Prepared in the division of Near Eastern Affairs, U.S.A., May, 1926.

(٢) عادل حامد الجادر ، « سياسة توزيع امتيازات المشاريع الكبيرة فى فلسطين أيام الانتداب » ، مجلة شئون فلسطين ، عدد (٥٥) ، مارس ١٩٧٦ ، ص ١٩١ .

وأضيفت صحراء النقب التى تبلغ مساحتها ١٢٢١٥ كيلو مترًا مربعًا وكان هذا مكسبًا عظيمًا ، ويتماشى تمامًا مع رغبة الصهاينة حيث جاء فى مذكرتهم السابقة « يجب أن تراعى لجنة الحدود أنه من الملائم جدًا ، لمصلحة الإدارة الاقتصادية ، أن تكون مساحة فلسطين على أكبر اتساع ممكن لتستطيع مع الوقت أن تحتوى أعدادًا كثيرة من السكان الميسورين . يستطيعون أن يتحملوا أعباء الحكومة العصرية الحديثة ، بأسهل مما تتحملها بلاد صغيرة محدودة السكان بالضرورة[١] . وبذلك نجد أن توصيل الوطن القومى لليهود فى فلسطين إلى خليج العقبة ، وضم النقب إليه يحقق الفصل والعزل بين العالم العربى فى آسيا وأفريقيا[٢] .

وصدر صك الانتداب على فلسطين فى ٢٤ يوليو ١٩٢٢ بعد أن كانت إنجلترا بتوجيه من الصهيونية - قد وضعت الأساس للحدود السياسية لفلسطين . وجاء فى المادة ٢٥ من مواد الصك : « إن الانتداب على المنطقة الواقعة بين الأردن والحد الشرقى لفلسطين كما يتم تحديده » . ومعنى هذا أن تحديد الحد الشرقى لفلسطين ترك للتفاوض عليه[٣] .

وقام المندوب السامى البريطانى فى ١ سبتمبر سنة ١٩٢٢ بتعيين الحدود الإدارية Administrative Boundaries بين غربى فلسطين وشرقيها على حد التعبير الصهيونى وجرى رسمها على الشكل التالى : تبدأ من نقطة اتصال اليرموك بالأردن فتسير جنوبًا فى منتصف مجرى نهر الأردن والبحر الميت ووادى العربة حيث ينتهى فى ساحل خليج العقبة على بعد ميلين غربى مدينة العقبة[٤] .

---

(١) محمد السيد غلاب « الجغرافية التاريخية لإقليم النقب » ، الجمعية الجغرافية المصرية ، الموسم الثقافى سنة ١٩٥٦، ص ٧٩ .

(٢) د. محمد محمود الديب « حدود فلسطين - دراسة تحليلية لوثائق الانتداب » ، ص ٩٧ .

(٣) أسعد رزوق « إسرائيل الكبرى » ، سلسلة كتب فلسطينية - منظمة التحرير الفلسطينة ، مركز الأبحاث ، بيروت ١٩٦٨ ، ص ص ٤٥٠ - ٤٥٢ .

(٤) عادل محمود رياض « الفكر الإسرائيلى وحدود الدولة » ، جامعة الدول العربية ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ١٩٧٧، ص ٧٠ .

ورفعت الحكومة البريطانية فى ١٦ سبتمبر سنة ١٩٢٢، المذكرة التفسيرية للمادة ٢٥ المتعلقة بالحدود ، لمجلس عصبة الأمم وتمت الموافقة عليها فى ٢٣ سبتمبر ١٩٢٢[١] . وهذا ما دفع الصهاينة إلى السخط على صك الانتداب لأنه استبعد شرق الأردن من منطقة الوطن القومى لليهود . وبهذه الصورة دخلت المنطقة المثلثة الشكل التى تقع إلى الغرب من وادى عربة ، وهى التى كانت جزءاً من ولاية سوريا ، ووعدت إنجلترا الدولة العربية بها (وعود مكماهون للشريف حسين) ، ضمن الوطن القومى لليهود فى فلسطين[٢] . وكان هربرت صموئيل هو المسئول الأول عن حصول فلسطين على أربعة أميال من ساحل خليج العقبة كواجهة بحرية لها هناك فيما بعد .

وفلسطين بهذا الوصف تقع بين خطى عرض : ٣٠ ٢٩ و ١٥ ٣٣ وخطى طول : ١٥ ٣٤ و ٤٠ ٣٥ . ومما يجدر ذكره أن هذه هى المرة الثانية فى تاريخ فلسطين التى تصل فيها حدود فلسطين الجنوبية خليج العقبة . ومرد ذلك هو حرص بريطانيا على قطع بلاد الشام والعراق وعرب المشرق عن مصر وعرب المغرب ، مما يجعل من دولة (إسرائيل) عائقًا جغرافيًا مانعًا للنهضة فى هذه المنطقة . وقد كانت المرة السابقة أيام مملكة الفرنجة فى القدس (٤٩٢ - ٥٨٣هـ / ١٠٩٩ - ١١٨٧م)[٣] .

أم الرشرش فى مشروع التقسيم وحرب فلسطين

صدر القرار رقم ١٨١ للأمم المتحدة بتاريخ ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧، بتقسيم فلسطين إلى دولة عربية وأخرى يهودية ومنطقة مدولة . وأصبحت قرية أم الرشراش حسب هذا التقسيم خارج الدولة اليهودية[٤] .

---

(١) عادل محمود رياض « الفكر الإسرائيلى وحدود الدولة » ، جامعة الدول العربية ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ١٩٧٧، ص ٨٨ .

(2) Foreign Office, op cit, p. 46.

(٣) أنيس صايغ وآخرون ، الموسوعة الفلسطينية ، القسم الثانى ، المجلد الأول ، الطبعة الأولى ١٩٩٠، مطبعة ميلانو ستامبا (فارجليانو - إيطاليا) ، ص ١٠ .

(٤) المصدر السابق ، ص ص ١٠ - ١١ ، انظر : الخريطة المرفقة رقم ( ) فلسطين حسب مشروع تقسيم ١٩٤٧ .

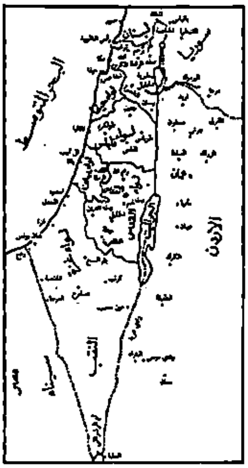

التقسيمات الإدارية فى فلسطين فى عهد الانتداب (١٩١٨ - ١٩٤٨)

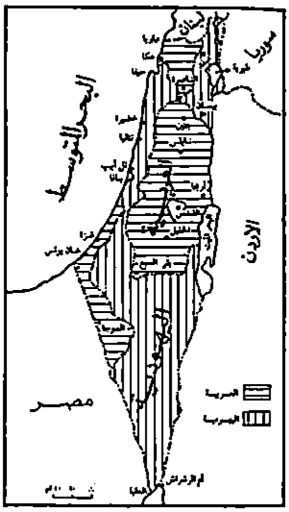

فلسطين حسب مشروع تقسيم ١٩٤٧

وظل الوضع القانونى لخليج العقبة خاضعًا للسيادة المشتركة لمصر والسعودية والأردن ، إلى أن قامت حرب فلسطين فى ١٥ مايو ١٩٤٨. فقد حدث عقب الهدنة بين مصر وإسرائيل التى انعقدت فى رودس فى ٢٤ فبراير ١٩٤٩، وقبل عقد الهدنة بين الأردن وإسرائيل ، أن تحركت بعض القوات الإسرائيلية فى ١٠ مارس ١٩٤٩، واحتلت « أم رشرش » على خليج العقبة . وقد تم هذا العمل العسكرى على الرغم من وقف جميع التحركات العسكرية التى تضمنتها أحكام الهدنة التى فرضها مجلس الأمن على المتقاتلين[١] .

المعارك العسكرية لاحتلال أم الرشرش

بانتهاء معركة رامات هاكوفيتش يوم ٧ يناير ١٩٤٩ بانتصار القوات العراقية طويت صفحة القتال فى الجبهات الثلاث العراقية والسورية واللبنانية ، وبدأت بعض الحكومات العربية تتفاوض مع نائب الوسيط الدولى الدكتور رالف بانش لعقد هدنة دائمة مع إسرائيل ، على حين راح بن جوريون يرسم الخطط لاحتلال مزيد من الأراضى فى جبهة الأردن[٢] .

الهدنة الرابعة (٧ يناير – ٦ مارس ١٩٤٩)

غربت شمس السابع من يناير ١٩٤٩ على القوات الإسرائيلية وقد بلغ بها الإنهاك نتيجة الجهد الكبير الذى بذلته على امتداد سبعة عشر يومًا من القتال المستمر . وبقدر ما أزعج الأركان العامة ما كانت عليه قواتها فى المسرح من إرهاق وانتشار واسع وعمق ضحل ، راع الحكومة الإسرائيلية ما وصلت إليه سمعتها بين الدول ، وإن أثار إعجاب البعض ما حققته قواتها المسلحة من إنجازات فى المسرح[٣] .

ولهذا قبلت إسرائيل هذه الهدنة الرابعة ، حتى تتفرغ للمعركة السياسية والإعلامية التى تعزز بها المكاسب ، وتفرض الأمر الواقع كحل وحيد للمشكلة ، ثم تطمس قضية

---

(١) حامد سلطان « مشكلة خليج العقبة » ، ص ١٤ .

(٢) حسن البدرى « الحرب فى أرض السلام » ، دار الوطن العربى ، بيروت ١٩٧٦ ، ص ٤٥٧ .

(٣) وثائق وزارة الدفاع المصرية ، دار المحفوظات العسكرية ، وثائق حرب فلسطين ، غير منشورة ، ملف الهدنة رقم (٦٦٥)، ص ٣٥ .

اللاجئين وتغسل يدها من دمائهم ، وتحول مشاعر الأسي على مصيرهم نحو العرب ، على زعم أنهم المسئولون عن تركهم الديار ، فيكون خليقًا بهم أن يستوعبوهم ويخلعوا عليهم جنسيتهم ، ويملأوا بهم الفراغ الذى خلفته هجرة اليهود من البلاد العربية التى أجبرتهم على الرحيل[١] .

أوجبت هذه المعركة السياسية الإعلامية المستهدفة أن تحول إسرائيل سائر أنشطتها إلى أروقة المنظمات الدولية ، وصفحات الجرائد الأجنبية ، وموجات الأثير وشاشات السينما ، فحفلت هذه الفترة بحملة إعلامية ضخمة ، لا تقل فى حجمها عن الحملة العسكرية التى سبقتها ، وقد تزيد عنها خطورة بالنسبة لنتائجها[٢] .

وبينما حكومة إسرائيل والمنظمة الصهيونية تمضيان قدمًا فى تنفيذ هذا المخطط الجديد ، بدأت فى ١٣ يناير ١٩٤٩ بجزيرة رودس وتحت إشراف نائب الوسيط الدولى مفاوضات الهدنى بين مصر وإسرائيل فى نطاق قرارى مجلس الأمن رقم ٦١ ورقم ٦٢ الصادرين فى ٤، ١٦ نوفمبر ١٩٤٨[٣] .

وبعد شد وجذب ، وتعنت ولين ، تم يوم ٢٤ فبراير ١٩٤٩ توقيع الاتفاق على المشروع الذى تقدم به رالف بانش للهدنة بين مصر وإسرائيل . وبناء على المادة الثالثة من هذا الاتفاق ، والملحق (١) المرفق به ، انتهى حصار الفالوجا ، ووصلت طلائع قواتها الباسلة يوم ٢٦ فبراير إلى غزة ، بكل أسلحتها ومعداتها ، حيث استقبلتها الجماهير العربية بحماسة بالغة[٤] .

الإعداد لاحتلال أم الرشرش

وفى يوم ٢٨ فبراير ١٩٤٩ وصل وفد الأردن إلى رودس ، وفى نفس اليوم نمى إلى علم بن جوريون قرب عودة القوات العراقية إلى ديارها فامتلأ صدره بالرغبة فى التهام

---

(١) وثائق وزارة الدفاع المصرية ، دار المحفوظات العسكرية ، وثائق حرب فلسطين ، غير منشورة ، ملف الهدنة رقم (٦٦٥)، ص ٣٧ .

(٢) المصدر السابق ، ص ٤٥ .

(٣) المصدر السابق ، ص – ص ٤٦ – ٤٧ .

(٤) لواء أحمد فؤاد صادق « مذكراته » ، غير منشورة ، ص ١٥ . (اللواء أحمد فؤاد صادق كان يشغل منصب قائد القوات المصرية بفلسطين) .

شـــريحة أخرى من الضفة الغربية ، ولهذا أسرع يضع الخطط مع يادين للاستيلاء على المثلث العربى الخصيب حتى ضفة نهر الأردن[١] .

كانـــت القوات الأردنية تحتل مساحة شاسعة من النقب الفلسطينى . وهى عبارة عن مثلث طول ضلعه الشرقى فى وادى عربة مائة كيلومتر ، وطول ضلعه المقابل على الحـــدود المصرية مائة كيلومتر كذلك . وطول قاعدته أى المسافة ما بين وادى عربة والحـــدود المصرية فى سيناء تزيد على ٦٠ كيلومتر . وملتقى الضلعين فى أم الرشراش وهـــى المركز أو الميناء على خليج العقبة . وتبعد عن ميناء العقبة الأردنى حوالى خمسة أميال[٢] .

وحيـــنما سافر الوفد الأردنى لرودس ، حمل الخرائط التى تشير إلى مواقع القوات الأردنية فى النقب ، وعلل الوفد نفسه بالآمال ظانًا أن حدود الهدنة ستكون بحسب ما يـــبرزه من خرائط . ونسيت عمان أن أيلة (إيلات) أو العقبة الفلسطينية التى تسمى (أم الرشرش) تعتبر فى نظر اليهود مكملة لأحلامهم التى حققها لهم الإنجليز فى لندن وعمان . ولم تدر حكومة عمان بما كان يجرى على مسرح فلسطين لأنها تركت الأمر للفريق جلوب يتصرف فيه كما يشاء وبحسب الأوامر التى يتلقاها من لندن[٣] .

كانـــت القوات الأردنية فى النقب تتراوح بين ٨٠٠ جندى وألف جندى انتشروا فى مراكـــز حربـــية هامة تسد كل الطرق التى يمكن للعدو أن يسلكها ، إذا فكر فى احتلال أم الرشرش . وكانت تلك القوة مزودة بمدرعات ثقيلة وخفيفة ، وبحضيرة من فرقة التدمير . ولم يطمئن جلوب باشا لوجود تلك القوة بدون قائد إنجليزى ، فأرسل الكابتن (برومج) ، ليكون مسئولاً عن العمليات الحربية فى تلك المنطقة[٤] .

---

(١) حســـن البدرى « الحـــرب فى أرض السلام » ، ص ٤٦٠، انظر كذلك : عبد الله التل « مذكرات عبد الله التل – كارثة فلسطين » ، دار القلم ، القاهرة ١٩٥٩ ، ص ص ٤٦٩ – ٤٧٣ . (تشكل الوفـــد الأردنى من القائمقام أحمد صدقى الجندى رئيسًا للوفد ، القائد محمد المعايطة عضو ، وكيل القـــائد راضى الهنداوى عضوًا ، رئيس على أبو نوار عضوًا ، ملازم فتحى ياسين سكرتيرًا ، وكيل الخارجية رياض المفلح وقاضى عبد الله نصير ، مستشاران قضائيان .

(٢) عبد الله التل « مذكراته – كارثة فلسطين » ، ص ٤٧٥ .

(٣) المصدر السابق ، نفس المكان .

(٤) عـــبد الله التل « مذكراته – كارثة فلسطين » ، ص ص ٤٧٥ – ٤٧٦ . (ومن المعروف أن جلوب باشا سلم قيادة الجنوب للضابط الذى أشرف على تسليم اللد والرملة) .

ويذكر عبد الله التل : « وبدأت الحركات الحربية فى جنوب فلسطين فى ٢٥ فبراير ١٩٤٩، واتخذت شكل دوريات كاشفة فى أغلب الأحيان . وقد بدأ اليهود بإرسال دورياتهم الخفيفة وأغلبها من سيارات الجيب إلى الجنوب لكشف المسالك المؤدية إلى العقبة عبر الصحراء . ومن جهتنا كان الجيش العربى قد كشف جميع الممرات والطرق التى يمكن اجتيازها بالسيارات بما فى ذلك المنطقة الواقعة ما بين وادى عربة وصحراء سيناء وهى الجهة التى بدأ اليهود بكشفها . وعندما كشف قائد القوات الأردنية (العربى) وتأكد من الطرق التى ستمكن اليهود من الوصول للخليج وزع قواته على تلك الطرق والمسالك وأخفاها فى كمائن ومواقع حربية قوية لدرجة أنه أصبح من المستحيل مرور قوات يهودية دون الاشتباك مع الجيش العربى . وقد بثت الألغام الأرضية وحفرت الخنادق ونسفت الطرق فى أماكن عديدة لتزيد فى متاعب القوات المهاجمة . وحينما وصلت طلائع القوات اليهودية لمراكز الجيش العربى فى ٤ مارس ١٩٤٩ اشتبك معها وكان نصيب السيارة الأولى التى وقعت فى الكمين أن تطايرت أجزاؤها فى الفضاء وهلك جميع ركابها اليهود . ثم عادت الدورية من حيث أتت »[١] .

وبينما كان الوفد الأردنى فى رودس ينتظر أوامر عمان لتوقيع اتفاقية الهدنة ، بعثت الحكومة البريطانية برقية إلى الدكتور بانش تخبره فيها بأن القوات البريطانية المرابطة فى العقبة لن تتدخل فى حوادث جنوب النقب ولن تطلق النار إلا إذا هوجمت من قبل اليهود . وقد أرسلت صورة من البرقية إلى السلطات اليهودية ، وبديهى أن إرسالها لليهود هو إيعاز لهم بالزحف على أم الرشرش لتحقيق أهدافهم كاملة . وقد أكدت برقية حكومة لندن إلى بنش ما أذاعته الصحف العبرية فى ذلك الحين عن وصول أوامر وزير الحربية البريطانية (شنويل) اليهودى إلى قائد القوات البريطانية فى العقبة والتى تتلخص فيما يلى : « لا يجوز الاشتباك مع اليهود بأى حال من الأحوال ، لا يجوز دخول الحدود الفلسطينية ، إذا هوجمت العقبة من قبل اليهود فعليكم الدفاع عنها على ألا تطاردوا المهاجمين داخل الحدود الفلسطينية »[٢] .

---

(١) عبد الله التل « مذكراته – كارثة فلسطين » ، ص ٤٧٦ .

(٢) عبد الله التل « مذكراته – كارثة فلسطين » ، ص ص ٤٧٦ – ٤٧٧ ، انظر كذلك : محمد فيصل عبد المنعم ، أسرار ١٩٤٨ ، دار الهنا للطباعة ، القاهرة ١٩٦٨، ص ٦٥٦ .

كما أن هيكستور ماكنيل قد صرح فى مجلس العموم البريطانى مساء ١١ مارس ١٩٤٩ : « بأنه ليس من المتوقع أن يطلب من القوات البريطانية القيام بأية إجراءات إلا فى حالة وقوع خطر يهددها وهو الأمر الذى يرجى أن لا يقع أبدًا »[١] .

ويذكر عبد الله التل : « هكذا كانت أوامر لندن الحقيقية ، أما ما كان يشاع عن أن القوات البريطانية كانت مرابطة فى العقبة لحمايتها والدفاع عن الأردن ضد هجوم اليهود . فقد كان مصدره حكومة عمان التى لم تفكر يومًا ما فيما كان يجرى فى العقبة أو فى أى مكان آخر لأن أغلب وزرائها من الجهلة الذين لا يعرفون أين يقع النقب »[٢] .

كثرت دوريات الاستطلاع اليهودية وأصبح الاشتباك بين قوات الجيش العربى واليهود متوقعًا فى كل لحظة ، وساعدت طائرات الاستطلاع اليهودية القوات البرية الزاحفة. وكان قائد القوات الأردنية على اتصال بقيادة الجيش فى عمان لتلقى الأوامر، وقد جاءته أخيرًا البرقية التالية من الجنرال جلوب تأمره بسحب جميع القوات الأردنية إلى العقبة[٣] .وقد نصت برقية جلوب على : اسحبوا قواتكم من المراكز التالية فورًا . **أولاً** : جبل الردادى . **ثانيًا** : وادى الحيانى . **ثالثًا** : رأس النقب. **رابعًا** : أم الرشراش. تتجمع القوات فى العقبة بالمواقع التى يعينها لكم الجيش البريطانى . تنقل الأسلحة والذخائر بقدر الإمكان وتتلف التجهيزات الثقيلة[٤] .

هذه أوامر الجنرال جلوب وقد نفذها الكابتن « برومج » فسحب جميع القوات من مراكزها قبل أن ترى اليهود بأعينها ، وكانت صدمة عنيفة للجنود الأبرياء أن تأتيهم الأوامر بترك ميناء « أم الرشرش » الحصين وهم لا يعلمون السر فى ذلك[٥] .

---

(١) عبد الله التل « مذكراته - كارثة فلسطين » ، ص ٤٧٧ .

(٢) عبد الله التل ، المصدر السابق ، ص ٤٧٧ .

(٣) عبد الله التل ، المصدر السابق ، ص ص ٤٧٧ - ٤٧٨ .

(٤) المصدر السابق ، ص ٤٧٨. (وبرقية الجنرال جلوب برقم ٨١١/٢/١٧/٣ بتاريخ ١٩٤٩/٣/٦) . الردادى : جبل يشرف على سهول العقبة ووادى عربة ، الحيانى : واد يقع على خط مواصلات اليهود الذين زحفوا من بئر السبع إلى الخليج . رأس النقب : تل عال يشرف على أم الرشرش وميناء العقبة) .

(٥) المصدر السابق ، نفس المكان .

العملية « شن تاف شن »

حشد بيجال يادين كافة القوات المتيسرة لشن الهجوم على المثلث العربى واحتلاله حتى نهر الأردن . وأصبح الأمر معدًا للتنفيذ لولا أن ساورت بن جوريون الهواجس خشية أن يتسبب هذا العدوان الجديد فى إثارة مشاكل محلية دولية تعرض مكاسب إسرائيل للانكماش . ولهذا فضل أن يستخدم شن تاف شن للتهديد عسكريًا والمزايدة دبلوماسيًا بدلاً من التورط فيها بالقتال الفعلى[١] .

وأصدر بن جوريون أوامره إلى يادين بأن يبذل جهده حتى تتسرب الخطة لتصل إلى الملك عبد الله ليجعله أكثر ميلاً إلى تقبل وجهة نظر إسرائيل فى المفاوضات الدائرة برودس . ولم يستغرق نبأ الهجوم وقتًا طويلاً ليبلغ أذن الملك عبد الله الذى راح جلوب يحذره مغبة التورط فيه ويذكره بأنه لم يعد للقوات العربية المجتمعة فى فلسطين ما يساوى ربع ما لدى الأركان العامة الإسرائيلية منها ، ناهيك عن الفرق الكبير بين النوعين من حيث الكفاءة القتالية[٢] .

ولم يكن الملك عبد الله فى حاجة إلى تكرار النذير أو التذكير به ، ولكن بن جوريون لم يكن قد ملأ جوفه بعد من تراب فلسطين بالقدر الذى يشبعه ، ولهذا تحول بكل ثقة نحو الجنوب ليمد حدود إسرائيل حتى البحر الأحمر ، ويأخذ ما يستطيع برغم من لا يستطيع[٣] .

العملية « عوفداه »

مدت الأركان العامة الإسرائيلية قبضتها جنوب شرق النقب حتى عين حصب بالعملية «لوط» ، مثلما مدتها غربًا حتى العوجة بالعملية « حوريب ». إلا أن أنظارها

---

(١) وثائق وزارة الدفاع المصرية ، دار المحفوظات المركزية العسكرية للقوات المسلحة ، وثائق حرب ١٩٤٨، ملف رقم (٦٨٨) ملف العملية « شن تاف شن » وهى تعنى السن بالسن .

(٢) وثائق وزارة الدفاع المصرية ، دار المحفوظات المركزية العسكرية للقوات المسلحة ، وثائق حرب ١٩٤٨، غير منشورة ، ملف رقم (٦٨٨) المصدر السابق .

(٣) حسن البدرى « الحرب فى أرض السلام » ، ص ٤٦١ .

ظلت تتطلع إلى المثلث الحيوى الذى تمتد أضلاعه المتساوية فوق وادى عرابة من جهة، وحدود مصر من الجهة المقابلة ، وتقع قمته على رأس خليج العقبة فى الجنوب[١] .

وقدرت الأركان العامة أن الفاصل الزمنى بين توقيع مصر على هدنة رودس وتوقيع الأردن عليها يكفى ويزيد لدق إسفين بين جيشيهما واحتلال المثلث ثم مجابهتهما والعالم أجمع بالأمر الواقع[٢] .

وخلال ما بقى من أيام شهر فبراير ١٩٤٩ ، والأيام الأولى من مارس نشط الاستطلاع الإسرائيلى الذى أظهر أن الطريق إلى قمة الخليج وعر لكنه ممكن .

ومثلما اعتمدت خطة « يوءاب » على مطار روحاما لزيادة سرعة اندفاع القوات الإسرائيلية نحو هدفها النهائى فى عمليات أكتوبر ١٩٤٨ ، اعتمدت أيضًا على مطار إبراهيم الواقع على مسافة ٥٠ كيلومترًا شمال أم الرشرش لنقل الأسلحة والمعدات قريبًا من قمة خليج العقبة للانقضاض على شاطئه بقفزة واحدة . وتم تخصيص لواء النقب واللواء جولانى وبعض عناصر من اللواء الثامن مدرع لتنفيذ القفزة حتى شمال العقبة ، على حين وقع على اللواء إسكندرونى مهمة تنفيذ القفزة الشمالية منها حتى جنوب البحر الميت[٣] .

وفى ٤ مارس ١٩٤٩، تحركت القوات الإسرائيلية المؤلفة من لواء النقب المدرع ولواء جولانى وثلاث مجموعات من قوات البالماخ التى يقودها إيجال آلون من بئر السبع إلى خليج العقبة[٤] .

---

(١) وثائق وزارة الدفاع المصرية ، دار المحفوظات المركزية العسكرية ، وثائق حرب ١٩٤٨، ملف رقم (٦٧١)، ملف العملية (عوفداه) . انظر كذلك عبد الله التل ، « مذكراته - كارثة فلسطين » ، ص ٤٨٠ - ٤٨١، لوط هو ابن أخى سيدنا إبراهيم الخليل ، والمعروف أنه كان يسكن جنوب البحر الميت حول سدوم ، وعمورة . والعملية حوريب سميت على اسم أحد جبال سيناء ويعرف اليوم بجبل الجلال . وقد عرفت هذه العملية أيضًا باسم العين لأن أهدافها الثلاثة تبدأ بحرف العين وهى العسلوج والعريش وغزة التى تنطق باللسان العبرى (عزة) . والعملية عوفداه تعنى الأمر الواقع أو حقيقة واقعة .

(٢) المصدر السابق .

(٣) حسن البدرى « الحرب فى أرض السلام » ص ص ٤٦٢ - ٤٦٣ .
(ويوءاب هو الاسم الحركى لإسحق دوفنو قائد معركة نجبا التى سقط فيها قتيلاً) .

(٤) نجيب الأحمد « فلسطين تاريخًا ونضالاً » ، ص ٥٥٥ .

وبعــد توقيع مصر اتفاقية الهدنة فى ٢٤ فبراير ١٩٤٩ ، سارعت الولايات المتحدة الأمريكـية بـتقديم مشروع قرار إلى مجلس الأمن فى ٤ مارس ١٩٤٩ بقبول إسرائيل عضـوًا فى الأمـم المـتحدة باعتـبارها دولة محبة للسلام رغبة فى تنفيذ ميثاق الأمم المتحدة[١] .

وفى الـيوم الـتالى مباشرة بدأت إسرائيل فى تحريك قواتها جنوبًا لاحتلال مناطق حيوية فى النقب ، ضاربة عرض الحائط بقرارات مجلس الأمن التى تحول دون أى تحرك عسكرى للحصول على مكاسب إقليمية . ولما كانت هناك قوات أردنية متمركزة فى بعـض الـنقاط المسـيطرة فى النقب وعلى امتداد وادى عربة إلى خليج العقبة ، فقد تقدمـت الحكومـة الأردنـية بمذكرة احتجاج على التحركات الإسرائيلية المخالفة لقرارات مجلس الأمن ، إلى الدكتور رالف بانش والذى كان يقوم بدور الوسيط للأمم المـتحدة . وقـد أبـرق بنتـيجة تحقيقه إلى رئيس مجلس الأمن وورد فيه أن القوات الإسـرائيلية بدأت منذ ٧ مارس فى تحركها جنوبًا لاحتلال منطقة العقبة ، كما أشار إلى تواجـد دوريات أردنية تجوب المنطقة وأوضح أن ما قامت به إسرائيل كان مخالفًا لأحكام الهدنة[٢] .

وكـان على لواء النقب بعد تدعيمه بدبابات اللواء الثامن أن يندفع بأقصى سرعة نحو الجنوب بمحاذاة الحدود المصرية صباح ٦ مارس لينجز المهام التالية[٣] :

١ – احتلال مطار إبراهيم وتجهيزه للعمل .

٢ – قفل محور التقدم إلى المطار من اتجاه غرندل .

٣ – احتلال المرتفعات المشرفة على طابا وأم الرشرش .

---

(١) محمـود ريـاض « مذكراته ، الجزء الثانى ، دار المستقبل العربى ، الطبعة الأولى ١٩٨٦ ، ص ٢٢، انظـر : نجيـب الأحمد « فلسطين تاريخًا ونضالاً » ، دار الجليل للنشر ، الطبعة الأولى ١٩٨٥ ، ص ٥٣٩ . يوضح نجيب الأحمد أن مجلس الأمن الدولى وافق يوم ٥ مارس ١٩٤٩ على الاعتراف بدولة إسرائيل وقبولها عضوًا فى هيئة الأمم المتحدة ورفع قراره إلى هيئة الأمم المتحدة .

(٢) محمود رياض « مذكراته » الجزء الثانى ، ص ٢٢ .

(٣) وثائق وزارة الدفاع المصرية ، دار المحفوظات المركزية العسكرية ، غير منشورة ، ملف رقم (٧١٠)، خاص بمعارك لواء النقب ولواء جولانى واللواء الثامن المدرع الإسرائيلى ، ص ٤٥٠ .

بينما كان على اللواء جولانى أن يتجه بعد تدعيمه بالمدرعات أيضًا نحو الجنوب على أن يبدأ السير فى توقيت لاحق للواء النقب ، فيقطع وادى عرابة لينجز المهام التالية[١] :

١ - احتلال عين ويبه ورادیان .

٢ - دفع الداوريات على طول امتداد وادى عرابة حتى ٢٠ كيلومترًا من خليج العقبة .

٣ - الاحتفاظ بكتيبة ميكانيكية كاحتياط عام لتوجيه الضربات المضادة .

أما سلاح الطيران فقد كلف بتنفيذ مهام النقل الجوى إلى مطار إبراهيم ، وإجراء الاستطلاع الجوى لصالح لواءى النقب والجولانى ، علاوة على وضع سرب مقاتلات فى حالة الاستعداد الكامل ، وتقديم المعاونة الجوية المباشرة للقوات المهاجمة بمجرد طلبها[٢] .

ومع أشعة الشمس التى بزغت صباح ٥ مارس ١٩٤٩ تحركت مقدمة لواء النقب برًا نحو مطار إبراهيم مارة بعبدات ومختشى رامون . وفى نفس الوقت بدأ تحرك مقدمة اللواء جولانى من كرنب . أما اللواء إسكندرونى فقد باشر التقدم من بئر سبع نحو عين جدى مارًا برأس زويرة وأم البرج ، على حين خرجت بعض الزوارق من سدوم مساء ٦ مارس لتقوم بعملية برمائية صغيرة تعاون بها عناصر إسكندرونى المتقدمة برًا فى احتلال جنوب البحر الميت عند عين جدى[٣] .

وفى مواجهة هذه التحركات الإسرائيلية كانت عناصر الفيلق الأردنى تحتل النقب الجنوبى إلى الجنوب من بئر سبع ، وتتمركز فوق بعض الهيئات الحاكمة على امتداد وادى عرابة والحدود المصرية لقفل الطريق إلى قمة خليج العقبة[٤] .

---

(١) المصدر السابق ، ص ٤٥١ .

(٢) المصدر السابق ، ص ٤٦٠ - ٤٦١ .

(٣) وثائق وزارة الدفاع المصرية ، دار المحفوظات المركزية العسكرية ، غير منشورة ، ملف رقم (٧١٠) ، المصدر السابق .

(٤) عبد الله التل « مذكراته - كارثة فلسطين » ، ص ٤٧٨ .

وبعـــد أن تأكدت الأركان العامة الإسرائيلية أن القوات البريطانية المتمركزة حول مديـــنة العقبة لن تعترض طريق قواتها وهى تندفع على قمة الخليج[١] بناء على التدخل الأمريكى ، وأن مجلس الأمن لن يتحرك أيضًا بسبب الدور الأمريكى[٢] ، وأن عناصر الفيلق الأردنى سوف تحذر الاصطدام بها ، أصدر يعقوب دورى الأمر إلى إيجال آلون أن يبدأ العملية « عوفداه »[٣] .

وحـــتى يتجنب يعقوب دورى إثارة أى مشاكل سياسية أو عسكرية فقد أوصى قواتـــه أن تتجنب الاحتكاك بأى قوات مصرية أو أردنية تصادفها على الطريق . وقبل أن يحل مساء ٦ مارس كانت عناصر اللواء النقب قد أتمت تجهيز مطار إبراهيم لتهبط عليه الطائرات . وسرعان ما استقبل طائرتى كوماندو حوالى الساعة ١٨٠٠ بعد إنارة ممـــر الهـــبوط . ثم راحت الطائرات تتوالى حتى فجر ٨ مارس لتنقل الأفراد والأسلحة والمعدات حسب الخطة الموضوعة[٤] .

كان اليهود يعرفون تمامًا نوايا بريطانيا ورغبتها فى تسليم النقب جميعه لإسرائيل ، كما كشفت طائراتهم انسحاب القوات الأردنية بسرعة من جنوب النقب وأم رشرش وتحاشى الاشتباك مع اليهود ، لذلك أسرعت القوات الإسرائيلية بالزحف مارةً بنفس المراكز والمسالك التى أخلاها الجيش العربى الأردنى[٥] .

ثم تحركت عناصر جولانى من عين حصب صباح يوم ٧ مارس فوصلت طلائعها عـــين ويـــبة قبل هبوط الظلام مباشرة ، وبعد أن أمضت الليل فيها استأنفت التحرك جـــنوبًا حتى وصلت يوم ٨ مارس إلى سفوح جبال قطورة الذى يبعد نحو ٦٠ كيلو مـــترًا من قمة الخليج[٦] . وفى نهاية يوم ٨ مارس ١٩٤٩ وصلت القوات الإسرائيلية نقطة تبعد ٣٠ كيلومترًا عن الخليج[٧] .

---

(١) عبد الله التل « مذكراته - كارثة فلسطين » ، ص ٤٧٨ .

(٢) محمود رياض « مذكراته » ، الجزء الثانى ، ص ٢٢ .

(٣) حسن البدرى « الحرب فى أرض السلام » ، ص ٤٦٤ .

(٤) المصدر السابق ، ص ص ٤٦٤ - ٤٦٥

(٥) عبد الله التل « مذكراته - كارثة فلسطين » ، ص ص ٤٧٨ - ٤٧٩ .

(٦) حسن البدرى « الحرب فى أرض السلام » ص ٤٦٥ .

(٧) عبد الله التل ، « مذكراته » ، ص ٤٧٩ .

وعـــندما علمت القيادة الأردنية بذلك أصدرت تعليماتها إلى عناصرها بالنقب أن تـــترك مواقعها لتتفادى الاصطدام بمفرزتى النقب والجولانى ، وبهذا لم يقع قتال يذكر ليقوم دليلاً على خرق إسرائيل الهدنة[١] .

إلا أنـــه ذَرًّا للـــرماد فى العـــيون أرسلت الحكومة الأردنية فى ١٠ مارس ١٩٤٩ احتجاجًا لوسيط الأمم المتحدة على ما ترتكبه القوات الإسرائيلية فى النقب من أعمال عدائـــية . وكـــان هذا الاحتجاج مكشوفًا بالدرجة التى جعلت الدكتور رالف بانش يهمله تمامًا ولا يتخذ أية إجراءات فعالة لردع القوات المعتدية ، مكتفيًا بسؤال حكومة الأردن .. « إذا كانت صادقة فى احتجاجها ، فلماذا لم توقف هذا الزحف أو تشتبك معه »[٢] .

كما أنكرت الحكومة الإسرائيلية أى نشاط لقواتها فى النقب ، ثم عادت - بمجرد أن وصلت طلائع لواءى النقب والجولان إلى شاطئ الخليج عند أم الرشرش فى الساعة ١٥٠٠ يـــوم ١٠ مـــارس - تعلن على الملأ أنها احتلت كل النقب وضمته إلى رقعة الدولـــة باعتباره جزءًا من القسم الإسرائيلى فى قرار التقسيم . وفى نفس الوقت أرسل آلـــون إشـــارة برقية إلى الأركان العامة يبشرها « بأن جنـــوده قد وصلت إلى نهاية الخريطة »[٣] .

وفى ١١ مـــارس تقدمت مصر بواسطة محمود رياض باحتجاج رسمى إلى الجنرال رايلى الأمريكى الجنسية وكبير مراقبى الهدنة للمخالفات العديدة التى ارتكبتها إسرائيل باعتدائها واحتلال أم رشرش . وطالبت مصر أثناء مناقشة العدوان الإسرائيلى فى لجنة

---

(١) حسن البدرى « الحرب فى أرض السلام » ، ص ٤٦٥ .

(٢) عبد الله التل « مذكراته - كارثة فلسطين » ، ص ٤٧٩ .

(٣) عـــبد الله الـــتل « مذكـــراته - كارثة فلسطين » ، ص ص ٤٨٠ - ٤٨٢ ، انظر كذلك : حسن البدرى، «الحرب فى أرض السلام » ، ص ص ٤٦٥ - ٤٦٦ ، انظر: نجيب الأحمد « فلسطين تاريخًا ونضـــالاً » ، دار الجليل للنشر ، الطبعة الأولى ١٩٨٥ ، ص ص ٥٥٥ - ٥٥٦ . ذكر نجيب الأحمد أن القوات الإسرائيلية دخلت أم الرشراش يوم ١١ مارس ١٩٤٩ ورفع عليها العلم الإسرائيلى .

الهدنة بإدانة إسرائيل وعودة قواتها إلى مواقعها فاضطر الجنرال رايلى أمام أحكام اتفاقية الهدنة المصرية الإسرائيلية الصريحة أن يدين فقط الطريقة التى اتبعتها إسرائيل فى احتلال أم رشرش ولكنه لم يدنها لاحتلالها و لم يطالبها بالانسحاب منها[١] .

ثم اجتمعت اللجنة العليا للهدنة برئاسة الجنرال رايلى ومثل مصر القائمقام اسماعيل شرين ومثل إسرائيل موشى ديان فى محاولة جديدة لانسحاب إسرائيل من أم رشرش ، إلا أن الجنرال رايلى أفهم إسماعيل شرين بعدم جدوى المحاولة لأن حكومة الولايات المتحدة لن تمارس أى ضغط على إسرائيل فى هذا الاتجاه[٢] .

وكان أمام إسرائيل للوصول إلى أم رشرش طريقان رئيسيان ، أولهما الاتجاه جنوبًا عن طريق وادى عرابة بجوار الحدود الأردنية والمرور بالقرب من ميناء العقبة مما يعرضها للاحتكاك بالقوات الموجودة فى ميناء العقبة ، والثانى عبور الحدود المصرية جنوب سيناء لبضعة كيلومترات ثم العودة إلى الأراضى الفلسطينية باتباع الطريق الموجود شمال طابا للوصول إلى أم رشرش ، و لم يكن لمصر أية قوات فى هذه المنطقة . واختارت إسرائيل الطريق الثانى لاحتلال أم رشرش لما فيه من عنصر المفاجأة ، فجاءت إدانتها على أساس انتهاكها للحدود المصرية ومخالفتها لنص ما جاء فى الاتفاقية بعدم السماح لأى قوات عسكرية باستخدام هذا الطريق الواقع فى سيناء والذى يصل إلى أم رشرش [٣] . وهو نص اقترحته إسرائيل فى رودس و لم يجد الوفد المصرى سببًا قويًا يجعله يرفض أو يعترض عليه ، وبعد احتلال إسرائيل أم رشرش واحتلالها استفسر محمود رياض من رئيس الوفد الإسرائيلى موشى ديان أثناء اجتماعات لجنة الهدنة عن سبب إصرارهم على وضع هذا النص فى اتفاقية الهدنة مع

---

(١) مقابلة مع محمود رياض بمنزله بالزمالك يوم ١٥ ديسمبر ١٩٩١ .

(٢) أوراق محمود رياض الخاصة، غير منشورة، محاضر اجتماعات لجنة الهدنة خلال شهر مارس ١٩٤٩ .

(٣) اتفاقية الهدنة العامة المصرية – الإسرائيلية ، هيئة الأمم المتحدة رودس – اليونان ، ٢٤ فبراير سنة ١٩٤٩ ، القاهرة ، مطبعة الحربية والبحرية الفرعية ١٩٤٩ ، ص ص ٣ – ١٤ ، وزارة الإرشاد القومى « ملف وثائق فلسطين – مجموعة الوثائق الفلسطينية » ، الجزء الأول ، انظر كذلك : اتفاقية الهدنة العامة المصرية – الإسرائيلية ، ١٩٤٩/٢/٢٤، ص ص ١٠٠٣ – ١٠١٦ .

عدم وجود أية أهمية عسكرية لهذا الطريق بالنسبة للجيش المصرى . وكان رده مفاجأة لمحمود رياض ، فقد ذكر أنهم يقصدون بهذا النص القوات البريطانية الموجودة فى القناة لأنه قد يحدث فى المنطقة ما يدفع بريطانيا إلى محاولة إيجاد اتصال برى بين قواتها الموجودة فى قناة السويس وقواتها الموجودة فى ميناء العقبة ، وهو ما يتفق فعلاً مع رواية توفيق أبو الهدى عن محاولة بريطانيا منع إسرائيل من احتلال أم رشرش[١] .

وقد أدرك إسماعيل شرين خطورة الموقف واستطاع إقناع حيدر باشا بضرورة تشكيل لجنة عسكرية وقانونية ، كان من بين أعضائها القائمقام إسماعيل شرين والدكتور وحيد رأفت والبكباشى محمود رياض مندوبين عن القوات المسلحة . وتوجهت اللجنة بطائرة عسكرية إلى شرم الشيخ فشاهدت خليج العقبة وجزيرة تيران وصنافير واتضح لها أن إسرائيل بوصولها إلى خليج العقبة وجزيرة تيران أصبحت تهدد جنوب شبه جزيرة سيناء والممر المائى لقناة السويس ، كما تهدد منطقة البحر الأحمر كلها سواء السواحل المصرية أم السعودية[٢] .

وفى يوم ١٣ مارس ١٩٤٩ ، أتم اللواء إسكندروني مهمته باحتلال عين جدى[٣] .

إن ما يزيد فى فداحة المأساة ، أن نعلم أن القوات اليهودية التى وصلت إلى أم رشرش لم تزد على ٢٠٠ جندى جاءوا بسيارات الجيب واللوريات وبعدد قليل من المدرعات الخفيفة .

وبديهى أن هذه القوة كان يمكن القضاء عليها فى الصحراء لو سمح جلوب باشا لمفرزة واحدة أن تعمل بحرية فى النقب ، وخاصة أن جنود الجيش العربى الأردنى قد عرفوا مسالك النقب وطرقاته وخبروها جيدًا طوال السنين الماضية التى كان يجرى فيها هذا الجيش مناورات سنوية بها[٤] .

---

(١) مقابلة مع محمود رياض بمنزله بالزمالك يوم ١٥ ديسمبر ١٩٩١ .

(٢) محمود رياض « مذكراته » ، الجزء الثانى ، ص ٢٤ .

(٣) حسن البدرى « الحرب فى أرض السلام » ، ص ٤٦٦ .

(٤) عبد الله التل « مذكراته » ص ٤٧٩ .

ويذكر عبد الله التل : « وهكذا خسرنا منطقة تعتبر من أخطر المواقع الاستراتيجية فى الشرق العربى ولأول مرة فى تاريخ العرب والإسلام الطويل ينقسم العالم الإسلامى - العربى الذى يمتد من طنجة فى الغرب إلى الصين فى الشرق إلى قسمين نتيجة وصول اليهود إلى أم رشرش . وتزيد مساحة المنطقة التى سلمها جلوب باشا لليهود على ثلاثة آلاف كيلومتر وربع »(١) .

وفى ١٥ مارس ١٩٤٩ قدمت السلطات الأردنية مذكرة أخرى تفصيلية إلى الأمم المتحدة فى هذا الخصوص . وقد قام الدكتور (رالف بانش) بإجراء تحقيق فى ادعاءات كل من الأردن وإسرائيل فى خصوص تحرك القوات التابعة للطرفين ، وفى خصوص تحرك القوات الإسرائيلية نحو قرية (أم رشرش) واحتلالها ، وبعث بنتيجة ما أجراه فى هذا الشأن من تحقيقات إلى رئيس مجلس الأمن فى برقية بتاريخ ٢٢ مارس ١٩٤٩ . وقد جاء فى نهاية هذه البرقية : « إننى متأكد تمام التأكد أنه - ما عدا ما هو متعلق العقبة ذاتها - فإن المراكز التى أنشأتها فى هذه المنطقة القوات الأردنية والقوات الإسرائيلية قد أنشئت كلها بعد الهدنة التى دخلت فى التنفيذ فى ١٨ يوليو ١٩٤٨ ، مع استثناء مراكز القوات الأردنية فى (عين عبد) و (وكرنوب) ، وبذلك تكون هذه المراكز جميعها قد أقيمت خلافًا لأحكام الهدنة »(٢) .

وعلى الرغم من أن هذه النتيجة الخطيرة التى وصل إليها التحقيق الذى أجراه الدكتور (رالف بانش) فإن الأمر وقف عند هذا الحد ، فبقيت القوات الإسرائيلية فى (أم رشرش) . غير أن بقاءها فيها يعد من الوجهة القانونية الدولية ، ومن وجهة نظر الدول العربية - حتى ما كان منها متهادنًا مع إسرائيل - أمرًا غير مشروع ، لم تسلم به الدول العربية قط ، ولا يجوز الاحتجاج به عليها ، كما لا يجوز الاحتجاج به فى مواجهة المملكة العربية السعودية - التى تشترك فى السيادة على خليج العقبة - لأن هذه الدولة لم تعقد هدنة ما مع إسرائيل . يضاف إلى ذلك أن المراكز والخطوط التى

---

(١) عبد الله التل « مذكراته » ص ٤٧٩ .

(٢) حامد سلطان « مشكلة خليج العقبة » ، ص ١٤ .

تقـــررت فى اتفاقيات الهدنة مع إسرائيل هى مراكز وخطوط عسكرية بحتة ، ولا يمكن – على أية صورة من الصور – اعتبارها حدودًا إقليمية من حيث القانون الدولى[١] .

ولقـــد كـــان لاحتلال إسرائيل لقرية (أم رشرش) التى صارت تعرف الآن بميناء (إيلات) الإسرائيلى ، أثر بالغ لدى السلطات المصرية . فقد اتفقت هذه السلطات مع سلطات المملكة العربية السعودية على أن تقوم القوات المصرية باحتلال جزيرة (تيران) و(صـــنافير) وهمـــا الجزيرتان اللتان تتحكمان فى مداخل خليج العقبة . وعلى أثر هذا الاحـــتلال أقامـــت الســـلطات العسكرية المصرية فى (رأس نصرانى) مدافع ساحلية تسيطر تمامًا على الملاحة فى مضيق (الانتربرايس)[٢] .

وبعـــد أن تم ذلك رأت وزارة الخارجية المصرية أن تبعث يوم ٢٨ فبراير ١٩٥٠ بمذكـــرة إلى الحكومة البريطانية – بوصفها الدولة التى تمون قواتها فى الأردن عن طريق ميـــناء العقـــبة – تعلمها بأنه « بالنظر للمحاولات التى ظهرت من جانب السلطات الإسرائيلية بالنسبة لجزيرتى تيران وصنافير بالبحر الأحمر ، بمدخل خليج العقبة ، أمرت الحكومـــة المصـــرية ، وذلك بالاتفاق التام مع حكومة المملكة العربية السعودية قواتها باحـــتلال الجزيرتين احتلالاً فعليًا . وهذا الاحتلال الآن أمر واقع . وقد جاء فى هذه المذكرة : « ولما كان هذا الاحتلال لم توح به فكرة إعاقة المرور البرى على أى وجه فى المجال البحرى الذى بين الجزيرتين المذكورتين وشاطئ سيناء المصرى ، فمن المسلم به أن هذا الممر ، وهو الوحيد الممكن سلوكه عمليًا ، سيبقى حرًا كما كان بالماضى ، وذلـــك وفقًا للعرف الدولى ومبادئ القانون الدولى المقررة »[٣] . وقد رأت الحكومة المصـــرية أن تـــبلغ السفارة الأمريكية بالقاهرة بمذكرة مماثلة فأخطرتها بذلك يوم ٢٨ فبراير سنة ١٩٥٠[٤] .

---

(١) حامد سلطان « مشكلة خليج العقبة » ، ص ص ١٥ – ١٦ .

(٢) حامد سلطان « مشكلة خليج العقبة » ، ص ١٦ .

(٣) وثـــائق وزارة الخارجـــية المصرية ، مذكرة برقم ٣٦ بعث بها الدكتور وحيد رأفت مستشار الرأى لـــوزارة الخارجـــية بتاريخ ٢٣ يناير سنة ١٩٥٠ ، انظر كذلك وثائق الخارجية المصرية ، مذكرة من الخارجية المصرية إلى الحكومة البريطانية برقم ٥٥ بتاريخ ٢٨ فبراير ١٩٥٠ .

(٤) وثائق وزارة الخارجية المصرية ، مذكرة برقم ٤٢ بعث بها وكيل وزارة الخارجية المصرية إلى السفارة الأمريكية بالقاهرة يوم ٢٨ فبراير سنة ١٩٥٠ .

اتفاقية المثلث

وفى اجتماع (الشونة) وفى العاشرة والنصف صباح يوم ٢٦ مارس ١٩٤٩ اجتمعت الحكومة الأردنية وجلوب باشا بالملك عبد الله ، حيث كشف توفيق باشا أبو الهدى - رئيس الحكومة الأردنية - النقاب عن مأساة النقب الجنوبى بما فى ذلك أم الرشرش ، فقال : كان وصول القوات البريطانية للعقبة بناء على طلبنا وبقصد منع اليهود من الوصول إلى الساحل حتى لا يمنعوا اتصالنا بمصر ، ولكن ذهبت أم الرشرش ولم يتدخل الإنجليز . وعندما سألنا السير ألك كركيرايد عن السبب حاول أن يبين وقوع سوء فهم بما يتعلق بمجىء القوات للعقبة وأنها جاءت فقط لحماية العقبة . ولكنى أقنعته بوجهة نظرى فأبرق إلى المستر بيفن فجاء الجواب مؤيدًا صحة رأى الحكومة الأردنية وأن الحكومة البريطانية تعتذر لتقصيرها فى تنفيذ العهد لسببين :

الأول : لأن أمريكا نصحتها بعدم الاشتباك مع اليهود .

والثانى : لأن أغلب دول الكومنولث البريطانى لم توافق على الاشتباك مع اليهود[١] .

ثم أعلن توفيق باشا أبو الهدى ، ما قرره مجلس الوزراء الأردنى تنفيذًا لرغبة جلالة الملك عبد الله وحرصًا على سلامة الجيش . وكان القرار ما يلى[٢] :

١ - يدعى اليهود للشونة يوم الثلاثاء ٢٩ مارس ١٩٤٩ أى قبل آخر موعد لقبول الاتفاقية التى تم التباحث بشأنها بين الأردن وإسرائيل .

٢ - يستحسن أن يحضر مع الوفد اليهودى رئيس حكومتهم لأن رئيس الحكومة الأردنية سيحضر الاجتماع .

٣ - تنوى الحكومة الاتفاق مع الوفد اليهودى وتلبية جميع طلباته ، ولكنها ستسعى لتعديل بعض المواد .

٤ - يستدعى رئيس الوفد الأردنى فى رودس للاشتراك فى المفاوضات وللاطلاع على كل ما يجرى ليسهل توقيع الهدنة فى رودس .

---

(١) عبد الله التل « مذكراته » ، ص ص ٥٢٠ - ٥٢١ .

(٢) المصدر السابق ، ص ص ٥٢١ - ٥٢٢ .

٥ - يفاوض اليهود فى هذه المرة كل من : فوزى باشا الملقى - وزير الدفاع ، فلاح باشا المدادحة - وزير العدلية ، حمد بك الفرحان - سكرتير الحكومة ، الميجر كوكر - رئيس فرع الحركات الحربية .

٦ - تكون الاتفاقية مع اليهود سرية ، وتدمج فى هدنة رودس وتصدر كأنها تمت فى مفاوضات الهدنة هناك ويحاط نائب الوسيط والمراقبون علمًا بكل ما جرى .

وفى اجتماع الشونة يوم ٢٦ مارس ١٩٤٩ ، شرح الملك عبد الله موقف أمريكا وإنجلترا ، ووضح أنه لا يعتمد عليهما وعلى وعود أية أمة أجنبية . وكشف النقاب عن البرقية الواردة له من المستر بيفن حيث جاء فيها : « تنصح حكومة صاحب الجلالة البريطانية أن تتصلوا جلالتكم شخصيًا بالمستر ترومان لاستطلاع رأيه فى المشكلة[١] . واستطرد الملك عبد الله قائلاً إنه رغم اعتقاده بعدم جدوى الاتصال بترومان فإنه قد بعث له برسالة خاصة يوم ٢٥ مارس ١٩٤٩ يرجوه فيها أن يتدخل فى الأمر لإيقاف اليهود عن حدهم[٢] .

وفى يوم ٢٩ مارس ١٩٤٩ ، أرسل الرئيس الأمريكى ترومان رده على رسالة الملك عبد الله ، حيث جاء فيها : « يشكر المستر ترومان لجلالتكم اتصالكم به ، وينصح بقبول مطالب اليهود فى هذه المرة . ويعد المستر ترومان جلالتكم أن يقف حائلاً دون طلبات يهودية فى المستقبل ، أو أى توسع يهودى جديد على حساب القسم العربى الباقى من فلسطين »[٣] .

عاد من رودس يوم ٢٩ مارس ١٩٤٩ القائمقام أحمد صدقى الجندى رئيس الوفد الأردنى فى مفاوضات رودس ومعه الرئيس على أبو نوار عضو الوفد ، لحضور الجلسة الختامية التى تعقدها الحكومة الأردنية مع اليهود فى الشونة ، لوضع الصيغة النهائية لاتفاقية المثلث[٤] .

---

(١) عبد الله التل « مذكراته » ، ص ٥٢٠ .

(٢) المصدر السابق ، نفس المكان .

(٣) المصدر السابق ، ص ٥٢٧ .

(٤) المصدر السابق ، ص ٥٢٩ .

وفى مساء اليوم التالى ٣٠ مارس ١٩٤٩ ، وبناء على طلب الملك ، تحرك حرس الجيش مع الوفد اليهودى من القدس للشونة . وكان الوفد اليهودى مكونًا من نفس الأعضاء الذين اشتركوا فى الجلسات السابقة بالإضافة إلى (روبين شيلوح) رئيس الوفد اليهودى فى رودس الذى حضر للاشتراك فى آخر جلسة كما فعل رئيس الوفد الأردنى[1] .

وبعد ترحيب الملك عبد الله بأعضاء الوفد الإسرائيلى ، أذن لتوفيق باشا أبو الهدى - رئيس الحكومة الأردنية - بالتحدث إلى الوفد رسميًا وباسم الحكومة الأردنية . وبدأ توفيق أبو الهدي موجهًا كلامه إلى إيتان والملك صامت لا يتكلم : « وتعلمون سيادتكم أن السياسة الأصلية التى سرنا عليها ، هى أن يقف الجيش العربى على حدود القسم العربى من فلسطين ولا يتعداه ولم يتعده بالفعل ولو أن هذه السياسة لم تقل أو تنشر ، إلا أنها كانت بالفعل مرسومة . ولم يكن هناك ميل للحرب بالمرة ، ولا نية أكيدة . ويمكنكم أن تقدروا صعوبة موقفنا فى تنفيذ تلك السياسة المرسومة ، وفى الانجراف مع سياسة الدول العربية مجاراة لها وللتغطية فقط . والآن لن نتقيد بعد اليوم بنصائح خارجية حتى ولا بالسياسة العربية . ونرغب من كل قلوبنا أن نصل معكم إلى تسوية وصلح دائم . وإذا توافرت لديكم حسن النية كما هى عندنا ، لا شك بأننا سننهى كل المشاكل بما تمليه المصالح المشتركة وحسن الجوار بين بلدينا . والمشكلة الحالية هى الهدنة الدائمة التى تطالبون فيها بتغيير الحدود وصعوبة ذلك علينا . وحكومة صاحب الجلالة ترى وجوب التقيد بمشروع التقسيم وفيه تقسيم المنطقة إلى:

(أ) منطقة داخلة حسب المشروع بدولتكم .

(ب) منطقة داخلة حسب المشروع لنا أى بالقسم العربى .

ثم استطرد توفيق باشا أبو الهدى قائلاً : « إن اتفاقية هذه الليلة ستدخل فى اتفاقية رودس وكأنها جزء منها ، وهو ما جعلنا نستدعى صدقى بك الجندى ليشترك بنفسه فى محادثات الليلة »[2] .

---

(١) عبد الله التل « مذكراته » ، ص ص ٥٢٩ - ٥٣٠ .

(٢) عبد الله التل ، المصدر السابق ، ص ص ٥٣١ - ٥٣٢ .

رد إيتان على توفيق باشا أبو الهدى قائلاً : « ... إن الصداقة يجب أن تكون على أساس متين لا تشوبه شائبة فى المستقبل ومن الأسس التى ستجعل صداقة إسرائيل بالأردن قوية ، هى تسوية مشكلة المثلث بما يرضى إسرائيل ويؤمن سلامتها وطمأنينة شعبها ، إن طلبات إسرائيل فى المثلث لا تقبل المساومة ، ولا يمكن التنازل عن شىء منها ، لأن الخبراء العسكريين أوصلوا بها كحد أدنى لتأمين سلامة الدولة اليهودية الفتية من تلك الناحية ، وتوصيتهم هذه تعتبر بنظر الحكومة أهم بكثير من قضية لاجئين وتعويضات وما شابه ذلك ، لأن سلامة إسرائيل هى ما يطالب بها الوفد اليهودى بالدرجة الأولى ، ومتى تأمنت هذه المطالب سيتم الاتفاق هذه الليلة »[١] .

وعلى الفور بدأت المفاوضات بين الوفد الأردنى والوفد اليهودى واستعمل فوزى باشا الملقى وزير الدفاع الأردنى مقدرته ومؤهلاته الدبلوماسية الخارقة ، وعمل كل ما باستطاعته ليزحزح اليهود عن شبر واحد مما طلبوه ولكن دون جدوى . وعندما قاربت الساعة الرابعة صباحًا وقع الطرفان الاتفاقية التى لم تختلف عن مسودة الاتفاقية السابقة فى شىء[٢] . وزادت هذه الاتفاقية على سابقتها بالمادة التى جعلتها نهائية نافذة المفعول بمجرد توقيع الهدنة فى رودس ، وقد وقع الاتفاقية والخرائط كل من فوزى باشا الملقى وزير الدفاع الأردنى وفلاح المدادحة وزير العدلية والقائمقام صدقى الجندى رئيس وفد رودس والرئيس على أبو نوار عضو وفد رودس والميجر كوكر رئيس فرع الحركات الحربية الأردنية . وعاد صدقى الجندى إلى رودس حاملاً نسخة من الاتفاقية لإدماجها فى معاهدة رودس[٣] .

وحينما عاد رئيسا الوفدين الأردنى واليهودى إلى رودس ، لم تستغرق المفاوضات أى وقت بعد أن حقق اليهود مطالبهم جميعًا . وقدم الوفدان نسخة اتفاقية الشونة إلى الجنرال رالى والدكتور بنش ، وعلى ضوئها قاما بتنظيم اتفاقية الهدنة التى وقع عليها

---

(١) عبد الله التل « مذكراته » ص ص ٥٣٢ - ٥٣٣ .

(٢) عبد الله التل ، المصدر السابق ، ص ص ٥١٥ - ٥١٦ . انظر : مسودة الاتفاقية ، ص ص ٥١٥ - ٥١٦ .

(٣) عبد الله التل ، المصدر السابق ، ص ص ٥٣٣ - ٥٣٥ .

الطرفان فى الساعة السابعة والنصف من مساء الأحد ٣ أبريل ١٩٤٩[١] ، التى شملت جميع النقب بما فى ذلك أم الرشرش التى احتلها اليهود فى الهدنة ، لا بل سلمت إليهم تسليمًا[٢] . لقد جعلت اتفاقية الهدنة فى رودس حدود إسرائيل كما هو موضح فى الخريطة المرفقة[٣] .

وهكذا سلم الوفد الأردنى بحق اليهود فى النقب الجنوبى حتى خليج العقبة . ولم يبق للأردن موضع قدم فى جنوب فلسطين ، ومع أن الوفد وصل إلى رودس حاملاً الخرائط التى تشير باحتلال الجيش العربى لتلك المنطقة الشاسعة . ويقع اللوم فى هذا على الحكومة الأردنية وحدها[٤] .

إلا أن وثائق جامعة الدول العربية توضح صورة أخرى لما سبق أن قاله توفيق باشا أبو الهدى - رئيس وزراء الأردن .. ففى مؤتمر رؤساء الحكومات العربية الذى عقد فى يناير سنة ١٩٥٥ ، روى توفيق باشا قصة احتلال إسرائيل لأم رشرش للتدليل على أن أحد أهداف قيام إسرائيل هو فصل مصر عن المشرق العربى ، فذكر أنه عندما بدأت القوات اليهودية فى تقدمها جنوبًا فى اتجاه خليج العقبة فى مارس ١٩٤٩ لاحتلال أم رشرش جاءه الوزير المفوض البريطانى فى عمان ليقول له بأن حكومته ترى بضرورة استمرار المواصلات البرية بين مصر والدول العربية وتقترح إرسال كتيبة بريطانية إلى مدينة العقبة لتمنع اليهود من الوصول إلى خليج العقبة . وأوضح أن تواجد كتيبة بريطانية فى ميناء العقبة كان يتطلب موافقة الحكومة الأردنية حسب الاتفاقية العسكرية بين البلدين ، وأضاف أنه وافق فورًا على الاقتراح ، وكانت الحكومة البريطانية ترغب فى الاحتفاظ بخطوط مواصلاتها بين قواتها فى قناة السويس ، وقواعدها فى الأردن والعراق والخليج . ووصلت الكتيبة فعلاً إلى ميناء العقبة الأردنى على أن تتحرك فى الوقت المناسب لوقف التقدم اليهودى ، إلا أنها ظلت فى ميناء

---

(٤) عبد الله التل ، المصدر السابق ، ص ٥٣٦ .

(١) عبد الله التل « مذكراته » ص ٤٨٠ .

(٢) المصدر السابق ، ص ص ٥٣٦ - ٥٣٨ ، انظر الخريطة .

(٣) المصدر السابق ، ص ٥٣٩ .

العقبة دون أن تتحرك لتنفيذ المهمة المكلفة بها ، بينما استمرت القوات اليهودية فى تقدمها إلى أن احتلت أم الرشرش . وذكر توفيق باشا فى روايته هذه أنه استدعى القائد الإنجليزى واستفسر منه عن السبب فى عدم التعرض للقوات اليهودية ، ووقف الزحف اليهودى ، فأجاب بأن التعليمات التى لديه هى عدم التعرض للقوات اليهودية إلا إذا اعتدت على الحدود الأردنية[١] .

واستدعى توفيق باشا الوزير المفوض البريطانى مستنكرًا الموقف البريطانى وذكره بحديثه وطلب منه تفسيرًا لموقف الحكومة البريطانية . وفى اليوم التالى وصلته رسالة مستر بيفن وزير خارجية بريطانيا ، يبلغه فيها أن الحكومة الأمريكية ضغطت عليه لتغيير سياسته والسماح لإسرائيل باحتلال أم الرشرش ، وكان الرئيس ترومان رئيس الولايات المتحدة الأمريكية قد اعترف بإسرائيل فور إعلان قيامها وأطلق المقولة المشهورة بأن العرب ليس لهم صوت فى انتخابات الرئاسة الأمريكية[٢] .

وروايــة توفيق أبو الهدى تشير إلى مدى التواطؤ الأمريكى اليهودى فى التخطيط لقيام إسرائيل وعدوانها على الشعب الفلسطينى وتحقيق أهدافها للوصول إلى خليج العقبة ، وتشير أيضًا إلى مسئولية بريطانيا التى لم تكن فى تلك الوقت بالذات بالدولة المستضعفة لتخضع للضغط الأمريكى بهذه البساطة[٣] .

وبعد اغتيال الملك عبد الله وإعفاء ابنه الملك طلال وتولى الملك حسين الحكم حيث كان صغيرًا ، طلب توفيق أبو الهدى عقد جلسة سرية لمجلس النواب الأردنى حمل فيها الملك عبد الله كل النكبات وهاجمه واتهمه فى أمور كثيرة وقال إن الملك فاروق والملك عبد الله كانا يتسابقان للسيطرة على أكبر جزء من فلسطين وإن الملك

---

(١) وثائق جامعة الدول العربية ، غير منشورة ، محضر جلسة مؤتمر رؤساء الحكومات العربية المنعقد بمقر الجامعة بالقاهرة فى يناير ١٩٥٥ ، رواية توفيق باشا أبو الهدى - رئيس وزراء الأردن قصة احتلال إسرائيل لأم الرشرش .

(٢) وثائق جامعة الدول العربية ، غير منشورة ، محضر جلسة مؤتمر رؤساء الحكومات العربية المنعقد بمقر الجامعة بالقاهرة فى يناير ١٩٥٥ ، رواية توفيق باشا أبو الهدى .

(٣) محمود رياض ، « مذكراته » ، الجزء الثانى ، دار المستقبل العربى، الطبعة الأولى ١٩٨٦ ، ص ٢٢ .

عـــبد الله عين حاكمًا عسكريًا على اللد والرملة وهو نعيم عبد الهادى وأجبر جلوب باشا على إعطائه ســـرية من الجيش لحماية نعيم عبـــد الهادى لا لمقاتلة اليهود طمعًا فى ضـــمها إلى ملكه وقال إنه هرب إلى بيروت لعدم توقيع اتفاقية رودس أو تصديقها لكنه أجبر على ذلك فيما بعد وقال إن الملك عبد الله هو الذى كان يتصل مع اليهود مـــنذ عـــام ١٩٤٥ مع الياهو ساسون فى باريس محاولاً ضم فلسطين مع الأردن تحت ملكه وإعطاء اليهود حكمًا ذاتيًا فى مناطق اكتظاظهم ثم محاولاته الكثيرة لضم فلسطين أو أى جزء منها له وتحت ملكه وحمل الملك عبد الله كل شىء وقال عنـــدى الوثائق الثبوتية[١] .

ولكن مجلس النواب الأردنى قال له : هذا دفاع مرفـــوض لأن رئيس الوزراء هو المســـئول عـــن التنفيذ ورد توفيق أبو الهدى قائلاً : إنه عارض وحدة الضفتين وقدم مذكرة خطية بذلك للملك عبد الله قال فيها إن قضية فلسطين قضية عربية إن لم تكن دولـــية ولا يستطيع الأردن تحملها وأن الوحدة هذه ستشكل خطرًا على الأردن ، ثم قال : والآن أكرر ما قلته إذا رغبتم وأنتم نواب الأمة فسأعلن فصل هذه الوحدة[٢] .

اســـتاءت العائلة الهاشمية من توفيق أبو الهدى بسبب هذا البيان وقال الكثيرون إنه انـــتهازى غـــدار . وفى الأول من يوليو ١٩٥٦ وجد أبو الهدى ميتًا فى بيته فى عمان ومـــربوطًا برقبته بحبل فى شباك الغرفة وصدر بيان رسمى أردنى نعى فيه رئيس الوزراء توفيق أبو الهدى وقال البيان الرسمى إن المرحوم كان يعانى من مرض عصبى وقد وجد منتحرًا فى بيته وهكذا انتهت حياته[٣] .

وقد ذكر الرئيس جمال عبد الناصر : « إن إسرائيل ضربت بقرارات الأمم المتحدة الصادرة سنة ١٩٤٧ ، ١٩٤٨ وسنة ١٩٤٩ عرض الحائط » . وتساءل : ماذا فعلت إســـرائيل بقـــرارات الهدنـــة التى فرضها مجلس الأمن ؟ إنها احتلت كل ما احتلته من

---

(١) نجيب الأحمد ، « فلسطين تاريخًا ونضالاً » ، دار الجيل للنشر ، عمان ، الأولى ١٩٨٥ ، ص ٦١٧ .

(٢) نجيب الأحمد ، « فلسطين تاريخًا ونضالاً » ، ص ٦١٧ .

(٣) المصدر السابق ، ص ٦١٨ .

الأرض الفلسطينية بعد هذه القرارات ، وأبرز مثل على ذلك **ميناء إيلات الذى بنته إسرائيل على موقع أم الرشرش العربى** . لقد احتلت هذه المنطقة بعد اتفاقيات الهدنة... جرى توقيع اتفاقيات الهدنة فى فبراير ١٩٤٩ . وفى مارس ، الشهر الذى يليه مباشرة ، احتلت إسرائيل هذا الموقع وداست بأقدامها على كل قرارات مجلس الأمن وعلى اتفاقيات الهدنة التى لم يكن الحبر الذى وقعت به قد جف بعد »[1] .

والخلاصة : إنه على الرغم من صعوبة طرح قضية احتلال إسرائيل لقرية (أم رشرش) المصرية العربية على بساط التحكيم الدولى العادل إلا أننا نطالب بذلك لتعود كما كانت دومًا ، جزءًا عزيزًا غاليًا من أرض هذا الوطن ، ولتبقى فى نفوسنا جميعًا رمزًا نبيلاً للإصرار على نيل الحق وعدم التفريط فى التراب الوطنى مهما طال الزمان .

إن الوثائق التاريخية هى اللغة الموضوعية التى تحمل أمانة الحقائق ، لا تصبغها بلون، ولا تحملها بفكر أو رؤية أو غرض ، وإنما تسوقها للقارئ وللتاريخ فى حياد وتجرد ، وليقف القاصى والدانى على دقائق هذه القضية ، ويتعرف على أبعادها . إننا نطالب بتقديم هذه القضية العادلة لمحكمة العدل الدولية كما حدث فى قضية طابا وكلنا ثقة فى حقنا الوطنى الأصيل فى عودة قرية (أم رشرش) للسيادة الوطنية .

---

(١) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، « وثائق عبد الناصر - خطب ، أحاديث ، تصريحات ، الفترة يناير ١٩٦٧ ديسمبر ١٩٨٦ » ، حديث الرئيس جمال عبد الناصر إلى ممثلى أجهزة الإعلام العالمية والعربية فى المؤتمر الصحفى الذى عقد بالقاهرة يوم ٢٨ مايو ١٩٦٧ ، مطابع الأهرام التجارية ، القاهرة ١٩٧٣ ، ص ص ١٨٩ - ١٩٠ .

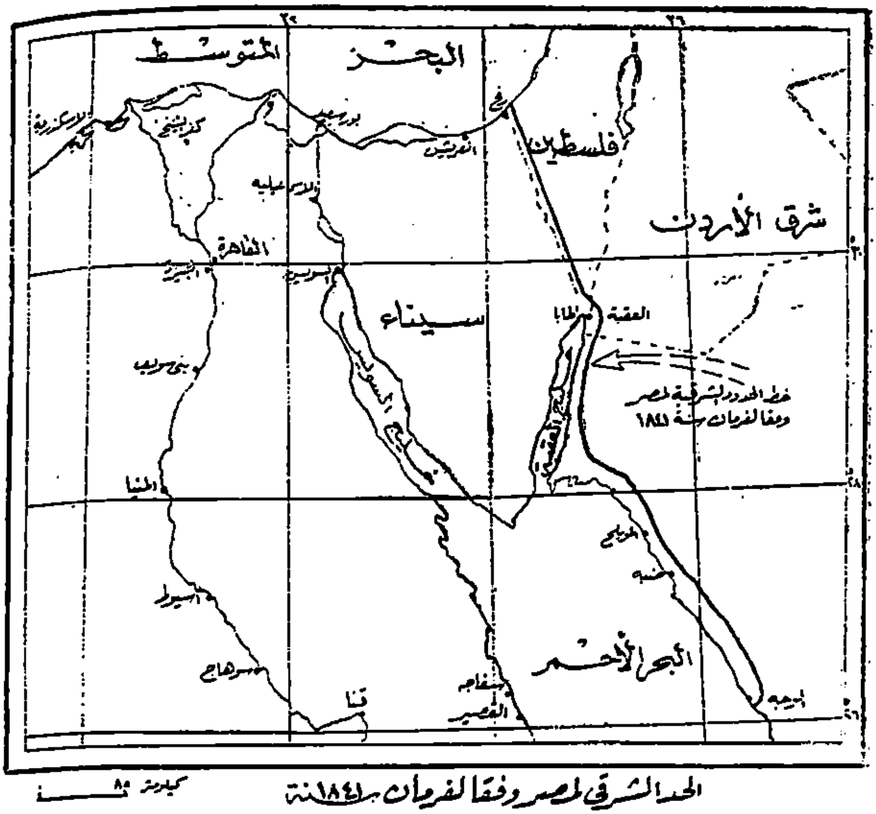

الحد الشرقى لمصر وفقًا لفرمان سنة ١٩٤١

المصـــادر

أولاً : وثائق غير منشورة

١ – العـــربية

– وثائق وزارة الدفاع المصرية ، دار المحفوظات المركزية العسكرية ، وثائق حرب فلسطين – ملف الهدنة رقم (٦٦٥) .

– وثـــائق وزارة الدفاع المصـــرية ، دار المحفوظات المركزية العســـكرية ، وثائق حرب ١٩٤٨ ، ملف رقم (٦٦٨) ، ملف العملية « شن تاف شن » .

– وثـــائق وزارة الدفاع المصـــرية ، دار المحفوظات المركزية العســـكرية ، وثائق حرب ١٩٤٨ ، ملف رقم (٦٨٨) ، ملف العملية « شن تاف شن » .

– وثائق وزارة الدفاع المصـــرية ، دار المحفوظات المركزية العسكرية ، وثائق حرب ١٩٤٨ ، ملف رقم (٦٧١) ، ملف العملية « عوفداه » .

– وثـــائق وزارة الدفاع المصرية ، دار المحفوظات المركزية العسكرية ، ملف رقم (٧١٠) ، ملف معارك لواء النقب ولواء جولانى واللواء الثامن المدرع الإسرائيلى .

– وثـــائق وزارة الخارجـــية المصرية مذكرة رقم ٣٦ بعث بها الدكتور وحيد رأفت مستشار الرأى لوزارة الخارجية إلى السيد وزير الخارجية المصرى الدكتور محمد صلاح الدين بتاريخ ٢٣ يناير سنة ١٩٥٠ .

– وثـــائق وزارة الخارجـــية المصـــرية مذكرة من الخارجية المصـــرية إلى الحكومة البريطانية برقم (٥٥) بتاريخ ٢٨ فبراير سنة ١٩٥٠ .

– وثـــائق وزارة الخارجية المصرية مذكرة رقم (٤٢) بعث بها وكيل وزارة الخارجية المصرية إلى السفارة الأمريكية بالقاهرة يوم ٢٨ فبراير سنة ١٩٥٠ .

– وثـــائق جامعة الدول العربية ، محضر مجلس مؤتمر رؤساء الحكومات العربية المنعقد بمقر الجامعة العربية بالقاهـــرة فى يناير ١٩٥٥ ، رواية توفيق باشا أبو الهدى – رئيس وزراء الأردن – لاحتلال إسرائيل لأم الرشرش .

٢ – الأجنبيـــة

- Foreign Office, Registry No. E. 12296/582/65, November 7-1922.
- Foreign Office, **"Effects of deviation of river on boundaries"**, E. 2916/65/1927.
- Foreign Office, S.W.I. to Colonial Office, E. 2916/65/, 12th July, 1927.
- Foreign Office, **"Memorandum on the execlusion of Palestine from the area assigned for Arab independence by McMahon - Hussein Correspondence of 1915 - 1916"**, No. 5539/21590. October 24, 1930. London.
- Telegram from the Secretary of States for the Colonies to the High commissioner for Palestine, No. 280, 28th August 1922.
- Telegram from the Secretary of States for the Colonies to the High commissioner for Palestine, No. 286, 30th August 1922.
- Department of State, Division of Publication, Series, C, No. 55, Palestine No. 1 **"Mandate for Palastine"**, prepared in the Division of NEAR EASTERN Affairs. U.S.A., May 1926.

ثانيًا : وثائق منشورة

١ – العـــربية

– وثـــائق وزارة الدفـــاع المصـــرية ، « اتفاقية الهدنة العامة المصرية – الإسرائيلية ، هيئة الأمم المتحدة – رودس – اليونان ، ٢٤ فبراير سنة ١٩٤٩ » ، القاهرة مطبعة الحربية والبحرية الفرعية ١٩٤٩ .

– وثائق وزارة الدفاع المصرية ، دار المحفوظات المركزية العسكرية ، وثائق حرب فلسطين – ملف الهدنة رقم (٦٦٥) .

– وثـــائق وزارة الخارجية المصـــرية ، القضية المصرية (١٨٨٢ – ١٩٥٤) ، المطبعـــة الأميرية بالقاهرة ، ١٩٥٥ .

– وزارة الدفـــاع الوطـــنى – الجـــيش اللبـــنانى ، الأركان العامة ، الشعبة الخاصة ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، « القضية الفلسطينية والخطر الصهيونى » ، بيروت ١٩٧٣ .

– جامعـــة الـــدول العربية ، الأمانة العامة ، إدارة فلسطين ، الشعبة السياسية « الوثائق الرئيسية فى قضية فلسطين » ، المجموعة الأولى ١٩١٥ – ١٩٤٦ ، القاهرة ١٩٥٧ .

– الحكومة المصرية ، « جريدة الوقائع المصرية » ، العدد ١٢٧، السنة ٧٦ ، بتاريخ ١٠ نوفمبر ١٩٠٦ . نص الاتفاقية المصرية التركية المتعلقة بالحد السياسى الشرقى المصرى التركى (الفلسطينى) .

- أنيس صايغ وآخرون ، الموسوعة الفلسطينية، الطبعة الأولى، مطبعة ميلانو ستامبا (فارجليانو- إيطاليا) .
- وزارة الإرشاد القومى ، « ملف وثائق فلسطين - مجموعة الوثائق الفلسطينية » ، الجزء الآول ، القاهرة ١٩٦٩ .
- مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، « وثائق عبد الناصر - خطب ، أحاديث ، تصريحات ، الفترة يناير ١٩٦٧ - ديسمبر ١٩٨٦ » ، حديث الرئيس جمال عبد الناصر إلى ممثلى أجهزة الإعلام العالمية والعربية فى المؤتمر الصحفى الذى عقد بالقاهرة يوم ٢٨ مايو ١٩٦٧ ، مطابع الأهرام التجارية ، القاهرة ١٩٧٣ .

٢ - الأجنبية

- F.O. 882/17. Syrian political situation since 1800.
- F.O. 78/5479. Immigration of Jelils into Palastine, 1891 - 1905.
- United Nations Peacekeeping, 1946 - 1967, Documents and Commentary. The - Middle East, Oxford University Press, London 1969.

ثالثاً : المذكرات الشخصية

١ - غير منشورة

- أحمد فؤاد صادق ، الأوراق الشخصية ومذكراته .
« أحمد فؤاد صادق : كان يشغل منصب قائد القوات المصرية بفلسطين بعد اللواء أحمد على المواوى ، ثم شغل منصب رئيس أركان الجيش المصرى » .
- حسن البدرى ، الأوراق الخاصة ، وقد شغل اللواء أركان حرب حسن البدرى مناصب عسكرية كثيرة منها : رئيس هيئة البحوث العسكرية بالقوات العسكرية بالقوات المسلحة ، ومدير أكاديمية ناصر العسكرية العليا .
- عبد الرحمن عزام ، الأوراق الشخصية ومذكراته .
« عبد الرحمن عزام : شغل منصب الأمين العام لجامعة الدول العربية » .
- محمود رياض ، ومذكراته الخاصة ومحاضر اجتماعات لجنة الهدنة .
« محمود رياض : شغل منصب وزير خارجية مصر خلال الفترة من عام ١٩٦٤ وحتى ١٩٧٢ ثم شغل منصب أمين عام جامعة الدول العربية من عام ١٩٧٢ وحتى عام ١٩٧٩ » .

٢ – منشـــورة

– أحمد شفيق باشا ، « مذكراتى فى نصف قرن » ، الجزء الأول ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٩٥ .

– أحمـــد شفيق باشا ، « مذكراتى فى نصف قرن » ، الجزء الثانى ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٩٥ .

– أحمد شفيق باشا ، « حوليات مصر السياسية » ، عشرة أجزاء ، مطبعة مصر ، القاهرة ١٩٣٦ .

– رشدى باشا ، « مسألة العقبة » ، دار الكتب المصرية .

– عـــبد الحميد الثانى (السلطان) ، « مذكراتى السياسية ١٨٩١ – ١٩٠٨ » ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ١٩٧٧ .

– عبد الله التل ، « مذكراته – كارثة فلسطين » ، دار القلم ، القاهرة ١٩٥٩ .

– محمود رياض ، « مذكراته » ، الجزء الثانى ، دار المستقبل العربى ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٦ .

– نجيب الأحمد ، « فلسطين تاريخًا ونضالاً » ، دار الجيل للنشر ، الطبعة الأولى ١٩٨٥ .

رابعًا : المقابلات الشخصية

– أمين حامد هويدى ، مقابلات كثيرة معه ابتداء من ١١ أكتوبر ١٩٨٩ وحتى الآن بمنـــزله بالحى الثانى بمصر الجديدة. وأمين هويدى شغل مناصب كثيرة منها: وزير دولة لشئون مجلس الأمة ووزير حربية .

– زكـــريا محيى الدين ، مقابلات معه عام ١٩٦٨ ، ١٩٨٨ ، ١٩٩٠ ، ١٩٩٦ ، بمنـــزله بالعجوزة وقد شغل مناصب كثيرة منها : وزير الداخلية ورئيس وزراء ونائب الرئيس جمال عبد الناصر .

– عـــبد اللطـــيف البغـــدادى ، مقابلات معـــه عام ١٩٨٦ ، ١٩٨٧ ، ١٩٨٩ ، ١٩٩٠ ، ١٩٩١ ، ١٩٩٦ ، بمنـــزله بمدينة نصر . وقد شغل مناصب وزارية كثيرة ثم شغل منصب نائب الرئيس جمال عبد الناصر .

– كمـــال الديـــن حسين ، مقابلات كثيرة معه عام ١٩٨٦ ، ١٩٨٧ ، ١٩٩٠ ، ١٩٩٢ ، ١٩٩٦ ، بمنـــزله بالعجوزة وبنها . وقد شغل مناصب وزارية كثيرة ثم شغل منصب نائب الرئيس عبد الناصر .

– محمـــد صلاح الدين ، مقابلات معه بمنـــزله بالزمالك . وقد شغل منصب وزير خارجية مصر فى آخر وزارة وفدية .

– محمـــود رياض ، مقابلات معه كثيرة وشبه مستمرة خلال الفترة من يناير ١٩٨٨ وحتى فبراير ١٩٩٢ بمنـــزله بالزمالك . وقد شغل مناصب كثيرة منها : عضو الوفد المصرى فى مفاوضات رودس ثم سفير مصـــر فى دمشق والمندوب الدائم لمصر فى الأمم المتحدة، ووزيرًا للخارجية، ثم أمينًا عامًّا لجامعة الدول العربية .

خامسًا : الدوريات

- جريدة المقطم العدد ٥١٩٥ بتاريخ الثلاثاء ٢ مايو ١٩٠٦م الموافق ٩ ربيع الأول ١٣٢٤هـ .
- جريدة المقطم العدد ٥١٩٦ بتاريخ الأربعاء ٣ مايو ١٩٠٦م الموافق ١٠ ربيع الأول ١٣٢٤هـ .
- جريدة المقطم عدد يوم ٦ أبريل ١٨٩٢ .
- جريدة المقطم العدد ٥١٢٩ بتاريخ الثلاثاء ١٣ فبراير سنة ١٩٠٦م الموافق ١٩ ذو الحجة ١٣٢٣هـ .
- جريدة المقطم العدد ٥٢٠١ الصادر فى يوم الخميس ١٠ مايو سنة ١٩٠٦م الموافق ١٦ ربيع الأول ١٣٢٤هـ .
- جريدة المؤيد ، القاهرة ، عدد يوم ٢٤ أبريل ١٨٩٢ .
- مجلة شئون فلسطين ، رقم ٥ ، نوفمبر ١٩٧١ ، خيرية قاسمية ، « قضية الحدود بين مصر وفلسطين قبل الحرب العالمية الأولى » ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ١٩٧١ .
- مجلة شئون فلسطين ، عدد ٥٥ ، مارس ١٩٧٦ ، عاد حامد الجادر ، « سياسة توزيع امتيازات المشاريع الكبيرة فى فلسطين أيام الانتداب » .

سادسًا : الكتب والمراجع

١ — العربية

- إبراهيم أمين غالى ، « سيناء المصرية عبر التاريخ » ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٦ .
- أحمد أمين عامر ، « أزمة طابا وانعكاساتها على الدبلوماسية المصرية » ، مجلة السياسة .
- أحمد فؤاد متولى ، « مشكلة طابا بين الماضى والحاضر من واقع كتابات المسئولين عن الأحداث » ، مكتبة النهضة المصرية القاهرة ١٩٨٩ .
- أسعد رزوق ، « إسرائيل الكبرى » ، سلسلة كتب فلسطين ، منظمة التحرير الفلسطينية ، مركز الأبحاث ، بيروت ١٩٦٨ .
- أمين سامى باشا ، « تقويم النيل وعصر محمد على باشا » ، الجزء الثانى ، القاهرة ١٩٢٨ .
- أورخان محمد على ، « السلطان عبد الحميد الثانى » ، الكويت ١٩٩١ .
- أيلى ليفى أبو عسل ، « يقظة العالم اليهودى » ، القاهرة ١٩٣٤ .
- حامد سلطان ، « مشكلة خليج العقبة » ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ١٩٦٧ .
- حسن البدرى ، « الحرب فى أرض السلام » ، دار الوطن العربى ، بيروت ١٩٧٦ .
- عادل محمود رياض ، « الفكر الإسرائيلى وحدود الدولة » ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ١٩٧٧ .

- عباس مصطفى عمار ، « المدخل الشرقى لمصر » ، الجمعية الغرافية المصرية ، القاهرة ١٩٤٦ .
- عبد الوهاب الكيالى ، « تاريخ فلسطين الحديث » ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ١٩٧٠ .
- فيليب يوسف جلاد ، « القاموس العام للإدارة والقضاء » ، ستة أجزاء ، الإسكندرية ١٨٩٩ - ١٩٠٢ .
- محمد السيد غلاب ، « الجغرافية التاريخية لإقليم النقب » ، المحاضرة العامة ، الجمعية الجغرافية المصرية ، الموسم الثقافى ، سنة ١٩٥٦ .
- محمد عبد الفتاح محسن ، « دراسة موجزة عن الحدود الشرقية لمصر » ، مصلحة المساحة العسكرية القاهرة ١٩٧٨ .
- محمد فريد ، « تاريخ الدولة العلية العثمانية » ، دار الجيل ، بيروت ، بدون تاريخ .
- محمد فيصل عبد المنعم ، « أسرار ١٩٤٨ » ، دار الهنا للطباعة ، القاهرة ١٩٦٨ .
- محمد محمود الديب ، « حدود فلسطين دراسة تحليلية لوثائق الانتداب » ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ١٩٧٩ .
- محمود كامل خلة ، « فلسطين والانتداب البريطانى ١٩٢٢ - ١٩٣٩ » ، منظمة التحرير الفلسطينية ، مركز الأبحاث ، بيروت ١٩٧٤ .
- نعوم بك شقير ، « تاريخ سيناء القديم والحديث وجغرافيتها » ، دار الجليل ، الطبعة الأولى ١٩٩١ .
- يونان لبيب رزق ، « أزمة العقبة المعروفة بحادثة طابا ١٩٠٦ » ، المجلة التاريخية المصرية ، الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ، المجلد ١٣ ، ١٩٦٧ ، ص ص ٢٤٧ - ٣٠٥ .

٢ - الأجنبية

- Afaf Lutfi Al - sayyid «Egypt and cromer», John Murry, London 1968.
- Mariolile, J. «Cromer in Egypt», Elek Looks, London 1970.